

برنامج تطوير
القطاع المالي



وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020

الفهرس

4	الفصل الأول: برنامج تطوير القطاع المالي
6	أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي
6	ب) أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج
7	ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة
8	الفصل الثاني: تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي
10	أ) التزامنا في 2020
11	ب) طموحنا في 2030
13	ج) مؤشرات ومستهدفات البرنامج
20	الفصل الثالث: الوضع الحالي
22	أ) التحديات الأساسية
31	ب) الجهود الحالية
32	الفصل الرابع: استراتيجية البرنامج
34	أ) ركائز الاستراتيجية
38	ب) الاعتبارات الاستراتيجية
40	ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى
42	الفصل الخامس: محفظة المبادرات
44	أ) محفظة المبادرات
53	ب) المبادرات المحورية
61	الفصل السادس: الممكنات
62	أ) الحوكمة والتشغيل
64	ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

الفصل الأول

31

40

83

19

65

68

نطاق برنامج تطوير القطاع المالي

(أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

(ب) أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج

(ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

1. نطاق برنامج تطوير القطاع المالي

أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

بتاريخ 1438/7/21 هـ الموافق 2017/4/24 م أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عشرة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، من أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي، الذي سيدعم تنمية الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق أهداف البرامج الأخرى للرؤية.

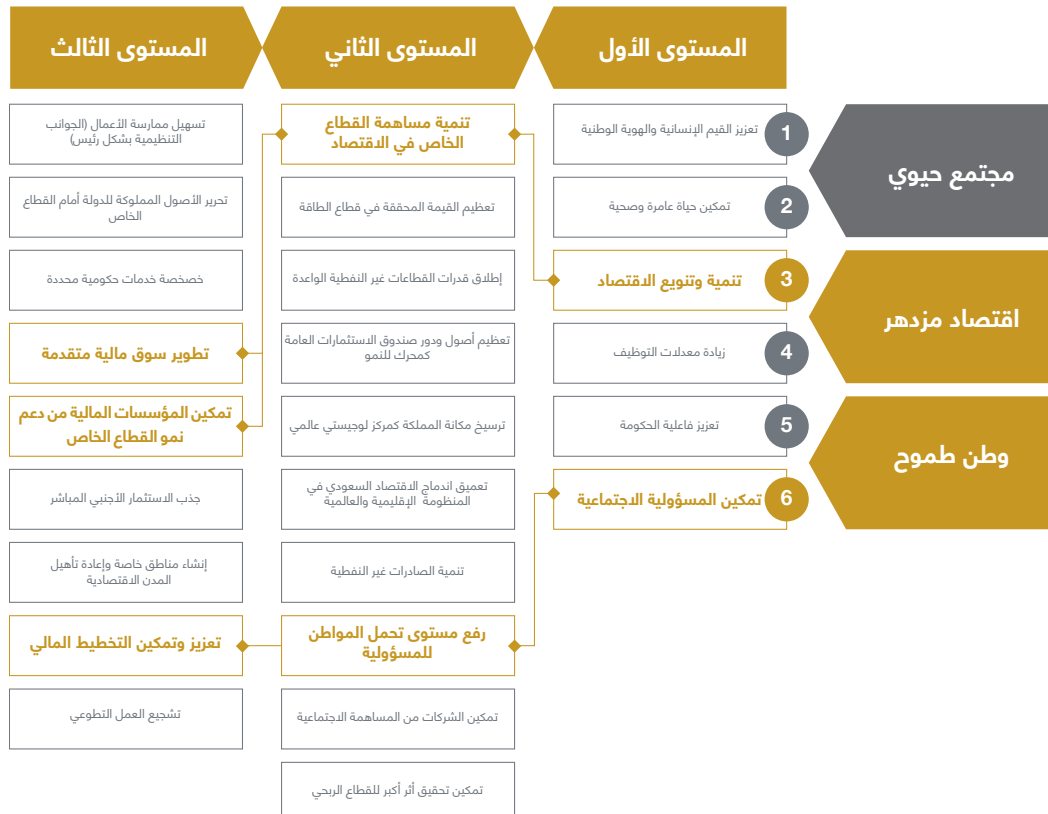
يتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفعال، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكوين سوقٍ مالية متقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

ب) أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج تطوير القطاع المالي

انطلاقاً من مبدأ اقتصاد مزدهر ووطن طموح، اللذين يندرجان ضمن محاور رؤية 2030، انبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسة، هي:

- الهدف الأول:** تطوير سوق مالية متقدمة
- الهدف الثاني:** تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
- الهدف الثالث:** تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)

أهداف البرنامج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030



ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

يساهم برنامج تطوير القطاع المالي، وبشكل غير مباشر، في دعم تحقيق (19) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.

1. زيادة القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها.
2. تنمية الاقتصاد الرقمي.
3. توطين الصناعات الواعدة.
4. توطين الصناعة العسكرية.
5. تطوير قطاع التجزئة.
6. تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص.
7. رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
8. تطوير قطاع السياحة.
9. تخصيص خدمات حكومية محددة.
10. الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.
11. تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية.
12. تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين.
13. دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً.
14. تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة عالمياً.
15. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
16. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
17. زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
18. إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية.
19. دعم نمو القطاع غير الربحي.



الفصل الثاني

تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

أ) التزامنا في 2020

ب) طموحنا في 2030

ج) مؤشرات ومستهدفات البرنامج

2. تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

(أ) التزامنا في 2020

حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول العام 2020م، وستشكل هذه الالتزامات أساساً لتحقيق طموحات 2030.

أولاً، لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة إجمالي حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 201% بحلول العام 2020م، مقارنةً مع 192% المسجلة في العام 2016م.

ثانياً، من أجل زيادة تنويع هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) من 41% في العام 2016م إلى 45% بحلول العام 2020م. بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ قطاع الخدمات المالية قَنَحَ أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لتحفيز الابتكار والنمو.

ثالثاً، من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من 2% في الوقت الراهن إلى 5% بحلول العام 2020م. وعلى نحو مماثل، سترتفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16% بحلول العام 2020م مقارنةً بـ 7% في العام 2016م.

رابعاً، لهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالرقمنة، وتحديدًا المجتمع غير النقدي، يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 18% في العام 2016م إلى 28% بحلول العام 2020م.

أخيراً، من أجل ضمان الاستقرار المالي الشامل لقطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بشكل تام بالمعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

يهدف هذا البرنامج إلى خلق قطاع مالي مزدهر يكون بمثابة عامل تمكين رئيس لتحقيق أهداف رؤية 2030. ومن المتوقع أن يسجل القطاع نمواً كافياً بحلول العام 2030م، ما يساهم في تحقيق أهداف الرؤية، ويوفر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات من خلال الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة حديثاً. وسيمنح البرنامج كل مواطن فرصة الوصول إلى نظام مالي شامل، يحقق درجة عالية من الرقمنة، ويحافظ على الاستقرار المالي.

أولاً، من حيث الحجم، يُتوقع أن يساهم القطاع المالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب عالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط والقطاع الحكومي بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030.

ثانياً، يُتوقع أن يمر القطاع بتغير جذري من حيث التنوع. فمن جهة، سترتفع حصة أصول أسواق رأس المال كنسبة مئوية من الأصول المالية (إجمالي القيمة السوقية المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق). ومن جهة أخرى، سيفتح القطاع أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لدفع الابتكار والمنافسة بحلول العام 2030م.

ثالثاً، يُتوقع أن يتحسن القطاع بشكل ملحوظ في تحقيق الشمولية المالية، وذلك عبر مجالين، إذ يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، وإلى إحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة والرهن العقاري. وبناءً على ذلك، سترتفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحصة الرهن العقاري في التمويل المصرفي.

رابعاً، يساهم البرنامج في تطوير البنية التحتية الرقمية للوصول إلى مجتمع غير نقدي. وبناءً على ذلك، سترتفع حصة العمليات غير النقدية، ما يوفر تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أعلى.

وأخيراً، يهدف البرنامج إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. وسيضمن ذلك استدامة القطاع بشكل عام على المدى الطويل، واستمرار تمكينه للقطاع المالي. ولتحقيق هذا الهدف، صُمم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

التزامات 2020 على مستوى البرنامج

التزامات 2020م	مستوى 2016م	
201% (6.3 تريليون ريال سعودي)	192% (4.7 تريليون ريال سعودي)	نسبة أصول القطاع المالي ¹ إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
45% (2.68 تريليون ريال سعودي)	41% (1.9 تريليون ريال سعودي)	حصة سوق الأسهم ECM ² وسوق أدوات الدين DCM ³ في القطاع المالي (%)
80%	74%	عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي ⁴ (%)
28%	18%	حصة المعاملات غير النقدية ⁵ (%) من إجمالي المعاملات

(1) يمثل هذا المؤشر الإقراض من المصارف ومؤسسات الائتمان المتخصصة؛ والقيمة السوقية للأسهم والديون المسجلة في السوق المالية؛ يقسم الرقم الكامل على 6,3 تريليون من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. (2) خُددت أسواق رأس المال بناءً على القيمة السوقية لسوق الأسهم بما في ذلك القيمة السوقية من برنامج تحقيق الرؤية الخاص بالخصخصة وهي تشجع القطاع الخاص على إدراج الشركات. (3) خُددت أسواق أدوات الدين بناءً على الدين المسجل في سوق الأسهم، بما فيه إصدارات مكتب إدارة الدين العام، وإعادة التمويل من شركة إعادة التمويل العقاري السعودية، والدين الناتج عن طلبات المدخرات الوطنية والمصارف والفجوة التمويلية المتبقية - يستند الرقم الكامل إلى أصول القطاع المالي بقيمة 13,34 تريليون ريال في العام 2030. (4) عدد البالغين (15 سنة فأكثر) الذين يملكون حساباً مصرفياً نشطاً واحداً على الأقل. (5) عدد المعاملات بالبطاقات والمعاملات الكهربائية والإلكترونية المباشرة ومعاملات مركز المقاصة المصدر: الإحصائيات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي 2016، تقرير الاستقرار المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي 2017، استراتيجية الشمول المالي 2017-2020، البنك الدولي، تحليل مجموعة بوسطن الاستشارية.

الأساس المنطقي	
مُخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي	نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
مخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي	حصة سوق الأسهم ECM وسوق أدوات الدين DCM في القطاع المالي (%)
بناءً على افتراض النمو الخطي لتحقيق مستهدف العام 2030م	عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)
بناءً على تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي؛ مع نمو خطي من المعدل الحالي إلى مستهدف العام 2030م	حصة المعاملات غير النقدية (%) من إجمالي المعاملات

أ. تحديد مستوى الطموحات

يتطلب تحقيق الأهداف والطموحات الخاصة بالرؤية إحداث تغيير جذري في هيكلية وحجم الاقتصاد السعودي الحالي. وفي المراحل القادمة، تتطلع الرؤية 2030 إلى تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على قطاع النفط، وتعزيز تنمية القطاع الخاص لهدف تحفيز الاقتصاد المحلي. وتوقعت تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى ثلاثة أضعاف بحلول العام 2030م إلى أكثر من 6 تريليون ريال سعودي مقابل 2.4 تريليون ريال سعودي كما في العام¹ 2016 م.

ولأجل مضاعفة حجم الاقتصاد ثلاث مرات، لابد من استيفاء متطلبات تمويلية كبيرة لتوفير التمويل الكافي للمشاريع والاستثمارات المطلوبة للرؤية. وبناء على ذلك، تم إجراء تقييم مفصل للمتطلبات من أصول التمويل؛ لتحديد حجم الفجوة التمويلية التي يلزم معالجتها من خلال المبادرات المحورية، واستخدام منهجين مختلفين على النحو التالي:

- **منهجية المقارنة المعيارية:** تسعى هذه المنهجية إلى تحليل العلاقة التاريخية بين الناتج المحلي الإجمالي والأصول الأولية للقطاع المالي للبلدان ذات السمات المماثلة للتطلعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في العام 2030م، وتستخدم هذه المنهجية لتحديد حجم القطاع المالي المطلوب في المملكة وفقاً للناتج المحلي الإجمالي المتوقع.

- **منهجية تحليل القطاعات:** تسعى هذه المنهجية إلى تحليل العلاقة التاريخية بين القطاع الحكومي وقطاع النفط والقطاع الخاص ومتطلبات التمويل المستقبلية للقطاعات المؤسسية في المملكة في عام 2030. وتضع المنهجية افتراضات إضافية بشأن التحولات الهيكلية في طبيعة التمويل بقطاع النفط والقطاع الحكومي.

أ. مساهمة برنامج تحقيق الرؤية في مؤشرات الاقتصاد الكلي

من خلال العمل مع الفرق المعنية في وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تم تحديد وتقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي الأكثر تأثراً ببرنامج تحقيق الرؤية الحالي.

والأهم من ذلك، ينبغي التركيز على طبيعة برنامج تحقيق الرؤية الحالي كعامل تمكين رئيس لبرامج تحقيق الرؤية الأخرى ورؤية 2030 على نطاق أوسع. وعلى الرغم من أن مساهمة قطاع الخدمات المالية في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي المذكورة أدناه قد لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً، إلا أن تطوير هذا القطاع القائم وتقويته يُعد حجر الزاوية لتمكين وتطوير الاقتصاد السعودي والطموحات المحددة في رؤية المملكة 2030.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
الناتج المحلي الإجمالي %	“_”	“_”	“_”	0.2%	الدوافع الرئيسية تشمل ائتمان القطاع الخاص، وتنمية الرقمنة الإجمالية لسوق الأسهم لهدف توفير التمويل المناسب لتطلعات رؤية المملكة 2030.
التوظيف في القطاع الخاص، عدد الوظائف الإضافية	“_”	200	400	800	الدوافع الرئيسية تشمل تأسيس شركات التقنيات المالية، ونمو إدارة الأصول، ونمو قطاع التأمين. في إطار عوامل الرقمنة بجمال الخدمات المالية، لن يمثل قطاع الأعمال المصرفية دافعاً رئيساً للتوظيف. سيحافظ البرنامج أيضاً على مستوى التوظيف داخل القطاع.
المساهمة في المحتوى المحلي، مليار ريال سعودي	“_”	43.5	47.1	50.7	العامل الأساسي هو النقد المتبقي في المملكة.
إيرادات غير نفطية إضافية، مليار ريال سعودي	“_”	0.22	0.43	0.75	من خلال احتساب الضرائب والزكاة المترتبة على نمو أرباح القطاع.
الاستثمار غير الحكومي	“_”	“_”	“_”	“_”	يعتقد البرنامج أن الاستثمار غير الحكومي متواضع حيث أن الاستثمارات الراهنة للقطاع ستكون كافية لدفع تطلعات البرنامج (أي أنه لا توجد استثمارات مالية إضافية بسبب البرنامج).
ميزان المدفوعات، مليار ريال سعودي	“_”	“_”	“_”	“_”	يعتقد البرنامج أن ميزان المدفوعات متواضع، حيث أن البنية التحتية التقنية الحالية والمخطط لها للقطاع ستكون كافية لتعزيز أهداف البرنامج (أي أنه لا توجد واردات جوهرية إضافية بسبب البرنامج).
معدل الاستهلاك (%)	“_”	“_”	“_”	96%	في إطار التعزيز المحقق بصورة رئيسة بسبب نمو الائتمان، يهدف البرنامج إلى تحويل نظام التمويل من مرحلة الاستهلاك إلى التمويل الأكثر إنتاجية، ومن ثم يتم خفض النسبي في معدلات الاستهلاك.
معدل التضخم (%)	“_”	“_”	“_”	0.79%	نمو الودائع كعامل أساسي للمساهمة في نمو قاعدة الاحتياطي المالي/النقدي.

III مؤشرات البرنامج

مؤشرات البرنامج

اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	%192	%196	%198	%201	مُخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
حصة سوق الأسهم (ECM) وسوق أدوات الدين (DCM) في القطاع المالي (%)	%41	%42	%43	%45	مخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي	%74	%77	%79	%80	مستهدف مفترض للعام 2030 قدره 90%، مع نمو خطي (أسرع بقليل قبل 2020).
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%18	%23	%25	%28	بناءً على تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي؛ مع نمو خطي من المعدل الحالي إلى مستهدف العام 2030.

مؤشرات على مستوى كل ركيزة

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	2.1%	2.5%	2.7%	2.9%	فرض التأمين الإلزامي.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية	“_”	“_”	“_”	3	قياس دولي وبيانات مؤسسة النقد.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	2%	2%	3%	5%	إنشاء منظومة مقترحة لتحفيز المصارف على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بما يتماشى مع القياس الدولي).
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر أدوات حقوق الملكية الخاصة/رأس المال الجريء، مليار ريال سعودي	“_”	“_”	13	23	إنشاء منظومة مقترحة قبل تحفيز القطاع المالي على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33	35	37	40	بناءً على تقرير سوق التأمين السعودية لمؤسسة النقد، 2016.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	38% (الصحي) 45% (المركبات)	40% (الصحي) 55% (المركبات)	42% (الصحي) 65% (المركبات)	45% (الصحي) 75% (المركبات)	التأمين الصحي: تنفيذ التأمين على الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب التغطية المنخفضة تأمين المركبات: بافتراض أن تأمين المركبات الإلزامي يشمل جميع المركبات في المملكة.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	18%	23%	25%	28%	بناءً على تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي؛ مع نمو خطي من المعدل الحالي إلى مستهدف العام 2030.
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	الرهون العقارية المستحقة، مليار ريال سعودي	290	304	368	502	تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين السعوديين. تم تحديد المؤشر من قبل برنامج الإسكان.
تطوير سوق مالية متقدمة	القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	78%	81%=<	83%=<	85%=<	مخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية.

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
تطوير سوق مالية متقدمة	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12%	15%=<	18%=<	22%=<	خط الأساس وتقديرات لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020م وطموحات 2030م.
تطوير سوق مالية متقدمة	نسبة التركيز في السوق لأكثر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)	57%	56%	56%	55%	اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية؛ والافتراض بأن النمو خطي بين 2016م و2020م.
تطوير سوق مالية متقدمة	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	18%	19%=<	19%=<	20%=<	خط الأساس وتقدير لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020م وطموحات 2030م.
تطوير سوق مالية متقدمة	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	4%	5%=<	10%=<	15%=<	خط الأساس وتقدير لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020م وطموحات 2030م.
تطوير سوق مالية متقدمة	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	34%	36%=<	39%=<	40%=<	اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية؛ والافتراض بأن النمو خطي بين 2016م و2020م.
تطوير سوق مالية متقدمة	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	"_"	"_"	5%	10%	معايير عالمية.

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
تطوير سوق مالية متقدمة	الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	46%	45%=<	45%=<	45%=<	اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	345	367	400	مُخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار، رقم كامل	4	4	5	9	التوصية الثالثة من التوصيات الموافق عليها من اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الادخار الوطني.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم (%)	19%	19%	25%	29%	التوصية الثالثة من التوصيات الموافق عليها من اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الادخار الوطني.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	"-"	2%	5%	10%	قياس دولي.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	نسبة الادخار للأسر من الدخل المتاح (%)	6.2%	6.4%	7.0%	7.5%	بناءً على مدخلات استراتيجية الادخار الوطنية.

مع افتراض أن هدف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م هو 3.15 تريليون ريال سعودي وهدف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2030 هو 6.3 تريليون ريال سعودي، وتطوير القطاع المالي كما هو متوقع، نعرض الأرقام المطلقة التالية للمقاييس الموضحة سابقاً:

الأرقام المطلقة لمؤشرات رئيسية

نوع المؤشر	اسم المؤشر	2016 م	2018 م	2019 م	2020 م	الأساس المنطقي
مؤشر على مستوى البرنامج	أصول القطاع المالي، تريليون ريال سعودي	4.66	5.43	5.86	6.33	مُخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي" بناءً على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
مؤشرات «تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص»	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، مليار ريال سعودي	37	50	61	75	فرض التأمين الإلزامي.
مؤشرات "تطوير سوق مالية متقدمة"	إجمالي القيمة السوقية (الأسهم وأدوات الدين)، تريليون ريال سعودي	1.90	2.24=<	2.45=<	2.68=<	مخرج من "نموذج تمويل برنامج تطوير القطاع المالي في برنامج تحقيق الرؤية بناءً على افتراضات القطاع المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي و هيئة السوق المالية.
مؤشرات "تطوير سوق مالية متقدمة"	الأصول المدارة، تريليون ريال سعودي	0.29	0.41=<	0.53=<	0.69=<	تقديرات خط الأساس لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية؛ مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020م وطموحات 2030م.



الفصل الثالث

الوضع الحالي

(أ) التحديات الأساسية

(ب) الجهود الحالية

3. الوضع الحالي

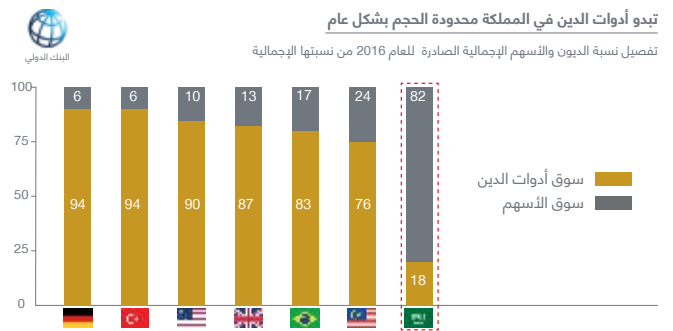
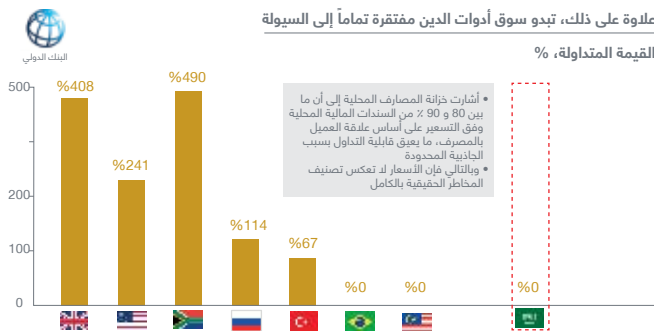
قبل تصميم استراتيجية البرنامج، تمت دراسة الوضع الحالي من زاويتين: الأولى تتمثل بالتحديات الرئيسية الحالية، والثانية تتمثل بالجهود التحويلية الحالية، التي تقع ضمن نطاق البرنامج وتتسق مع طموحاته.

(أ) التحديات الأساسية

يهدف هذا البرنامج إلى معالجة التحديات التي يواجهها القطاع المالي في خمسة مجالات رئيسية:

1. الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي

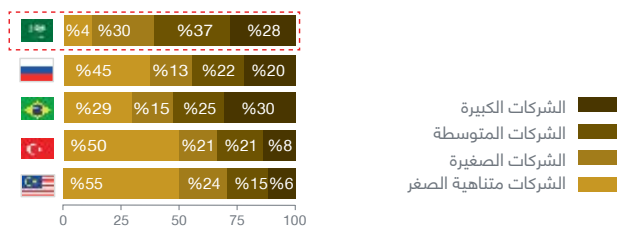
يعد التمويل المصرفي المحرك الرئيس للقطاع المالي. وقد بلغت حصة سوق الأسهم (التي تم قياسها من حيث القيمة السوقية المحلية)، وسوق أدوات الدين (التي تم قياسها من حيث الدين المسجل في السوق المالية) 78% في العام 2016م.



ويعد التركيز كبيراً في سوق الأسهم، إذ يبلغ إجمالي القيمة السوقية لشركة (سابق) والقطاع المالي أكثر من 40% من القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأسهم. ويهدف البرنامج إلى معالجة هذا التحدي وتنويع القطاع بشكل مماثل للبلدان الأخرى.

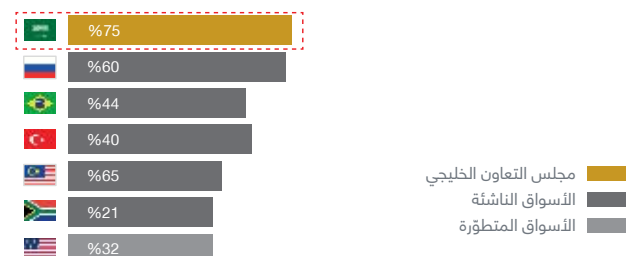
لكن عدد أسهم الشركات ذات رأس المال الكبير محدود نسبياً بالمقارنة مع النظراء الإقليميين

تفصيل للشركات المدرجة حسب حجمها



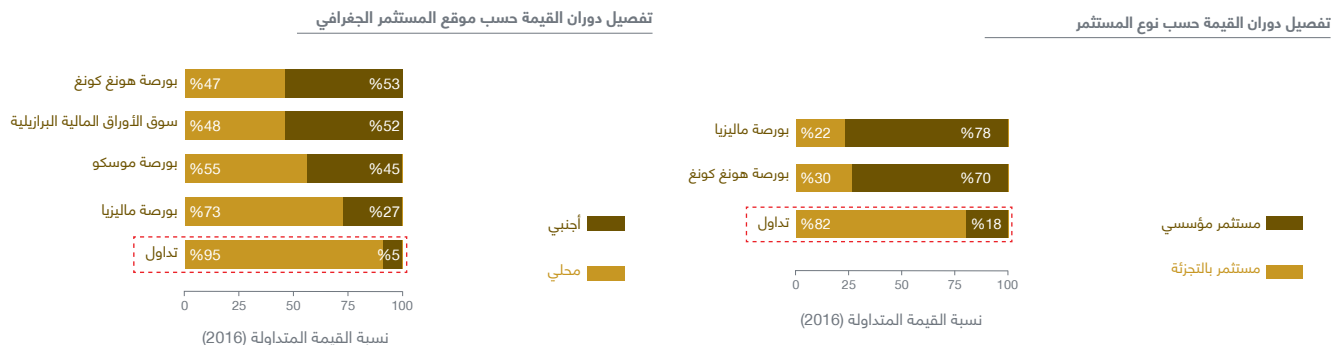
تركيز عال لسوق الأسهم نسبياً للأسهم العشرة الأولى وفق رأس المال السوقي

إجمالي رأس المال السوقي للأسهم العشرة الأولى ونسبته من رأس المال السوقي الإجمالي



وعلاوةً على ذلك، تمتلك المملكة العربية السعودية صناعة وليدة لإدارة الأصول. إذ بلغت نسبة الأصول المدارة محلياً إلى مجمل الناتج المحلي 12% لعام 2016م. ويؤثر ذلك أيضاً على طبيعة نشاط التداول في سوق الأسهم، فحصة الاستثمار المؤسسي في التداول منخفضة، إذ تبلغ 18% كما تم قياسها في العام 2016م.

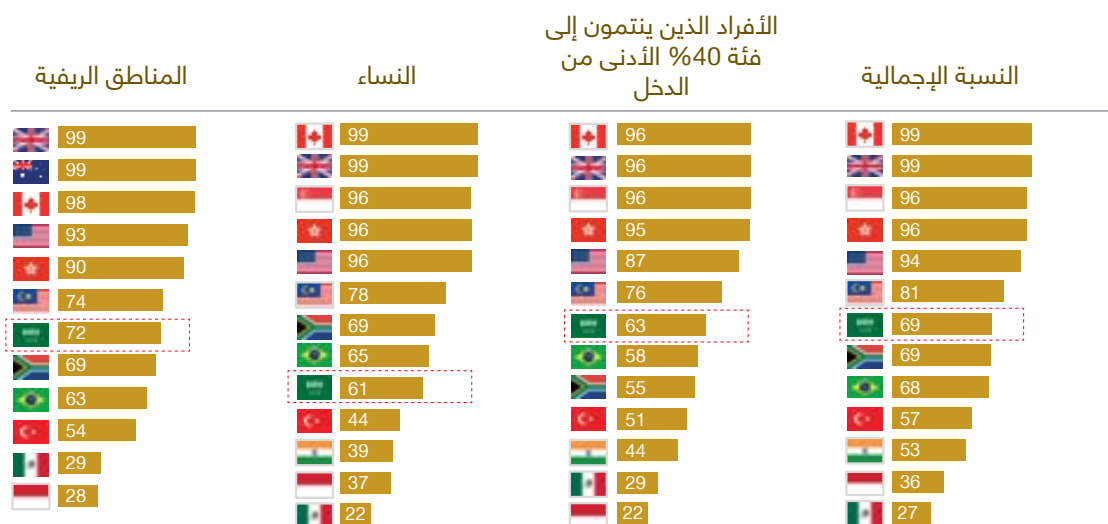
تفصيل دوران القيمة حسب نوع المستثمر



II. فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي

أحد عوامل النجاح الرئيسية للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية. في العام 2016م، بلغت نسبة الذين يمتلكون حساباً مصرفياً من البالغين في المملكة العربية السعودية 74%، بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت 90%. وبصورة أكثر تحديداً، كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات متدنية في المناطق النائية، إذ بلغت 61% و72% في العام 2016م.

المملكة متأخرة عن أقرانها من ناحية حصة أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

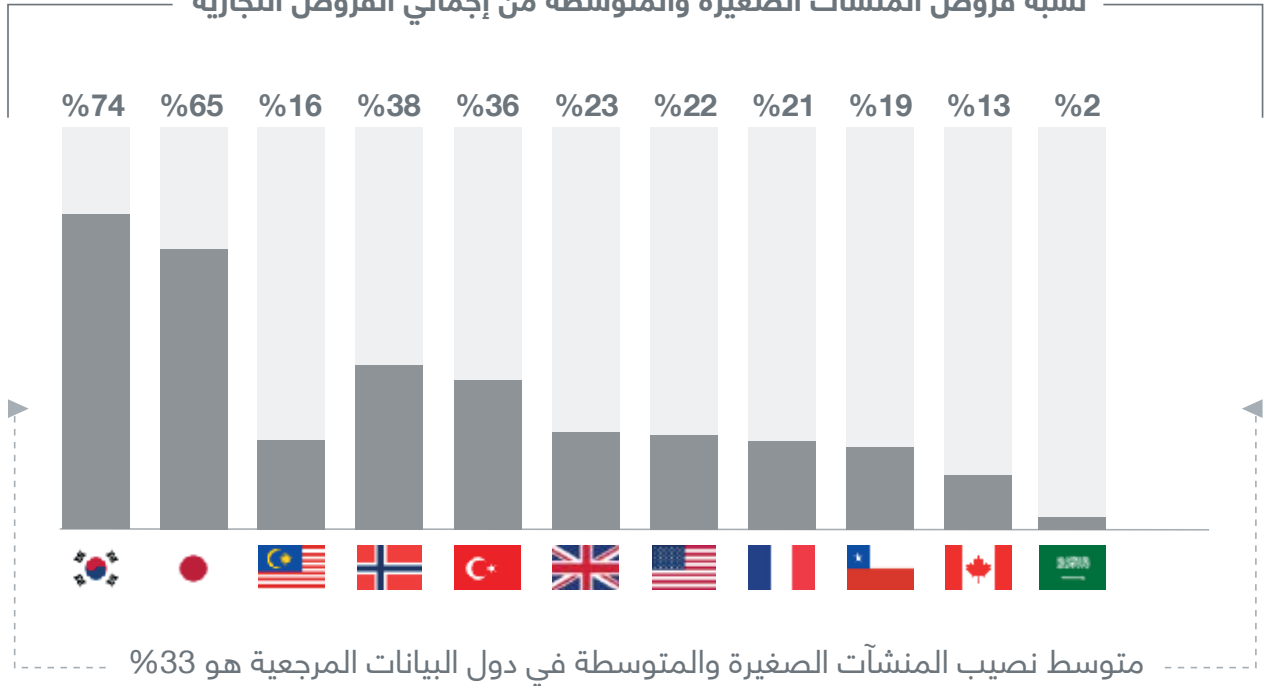


لا يزال في القطاع فرصة لزيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة حجم الرهون العقارية من خلال البنوك. ففي العام 2016م، بلغت نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أصول البنوك أكثر من 5%، وبلغت 7% لتمويل الرهون العقارية. وأخيراً، فإن تعزيز شركات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني سيحسن من قدرات تقييم المخاطر في المملكة.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (2015م)



نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض التجارية



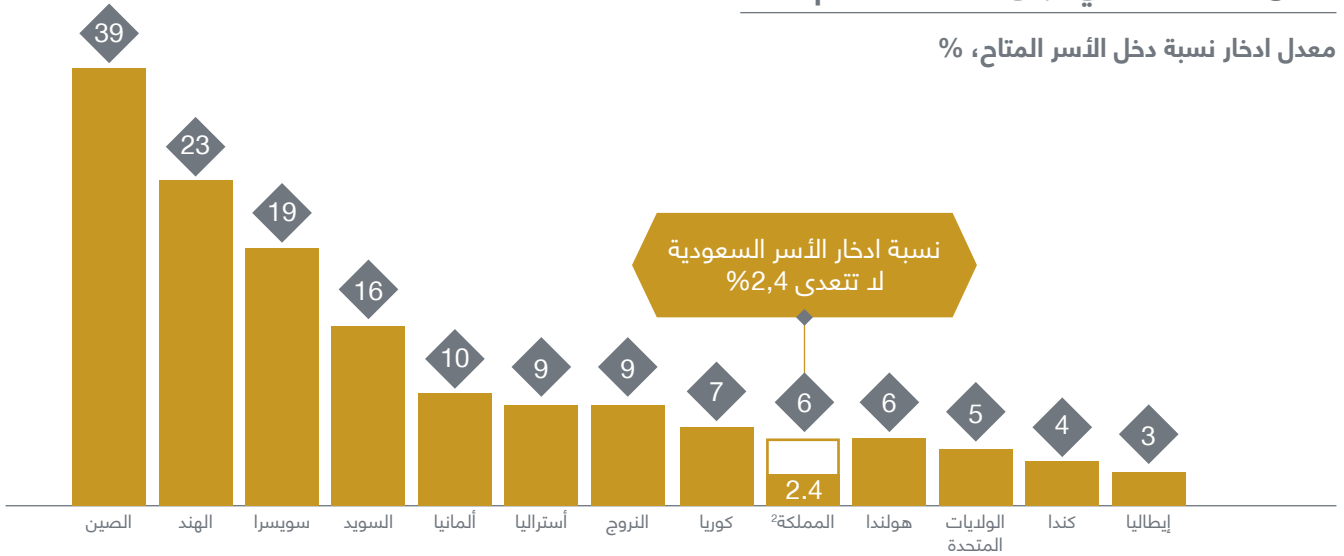
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير عن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال 2016م

١١١. انخفاض نسبة الادخار

يُعدُّ معدل الادخار في الأسر السعودية مُتَدَنِّياً جداً، إذ يبلغ حوالي 2.4% من الدخل السنوي المتاح، وهذه النسبة أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 10% والمُعترف به عالمياً كحد أدنى لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل.

معدل ادخار الأسر في كبرى الاقتصادات (م2014)¹

معدل ادخار نسبة دخل الأسر المتاح، %



1. كل بيانات العام 2014م مأخوذة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثناء تلك الخاصة بالمملكة والكويت، بحيث تستند النسبة الخاصة بالكويت إلى بيانات العام 2013م.
2. المعدل السعودي البالغ 6% يستند إلى أحدث البيانات المأخوذة عن الهيئة العامة للإحصاء (2013) حيث بلغ إجمالي الدخل الشهري للأسر 10723. وبحسب المصدر نفسه، سجل السعوديون (باستثناء المغتربين/المقيمين) نسبة 2,4% وبلغ إجمالي الدخل الشهري للأسر السعودية 13610 ريالاً فيما بلغ إنفاقها 13282 ريالاً. بما أن بيانات المملكة تعود إلى العام 2013م، من الممكن أن يتغير خط الأساس البالغ 6% بسبب تغير أسعار النفط وغير ذلك. تشمل هذه النسب كافة أشكال الإنفاق الأسري بما فيها النفقات الرأسمالية.

وبالإضافة إلى أثره السلبي على التخطيط المالي طويل الأجل للأسر، عادةً ما يترجم انخفاض معدل الادخار إلى انخفاض الودائع طويلة الأجل للقطاع المصرفي، وانخفاض مستوى مخططات الاستثمار الجماعي للأفراد التي يديرها الأشخاص المرخص لهم، وأيضاً انخفاض مستوى الودائع المودعة في منتجات التأمين الموجهة نحو الادخار (مثل التأمين على الحياة/الحماية). على سبيل المثال، يمثل نوع التأمين على الحياة/الحماية اليوم أقل من 0.1% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المقاييس المعيارية كما في سويسرا (5.5%) والمملكة المتحدة (أي 8.7%). ونتيجة لذلك، تعد نسبة الادخار المنخفضة الحالية حجرة عثرة أمام مواصلة تطوير قطاع الخدمات المالية بشكل عام.

ويعزى سبب ذلك إلى التحديات المذكورة أعلاه، وإلى عوامل رئيسة متعددة، منها: الاستعداد المحدود للقطاع الخاص ولا سيما البنوك في الترويج لأكثر منتجات الادخار التي توفر منافع لحماية تكلفة التمويل الحالية، بالإضافة إلى محدودية الحوافز (مثل الإعفاءات الضريبية)، التي تتم الاستفادة منها عادة لتحفيز المدخرات. ولذلك، لا تزال المنتجات الادخارية غير متطورة.

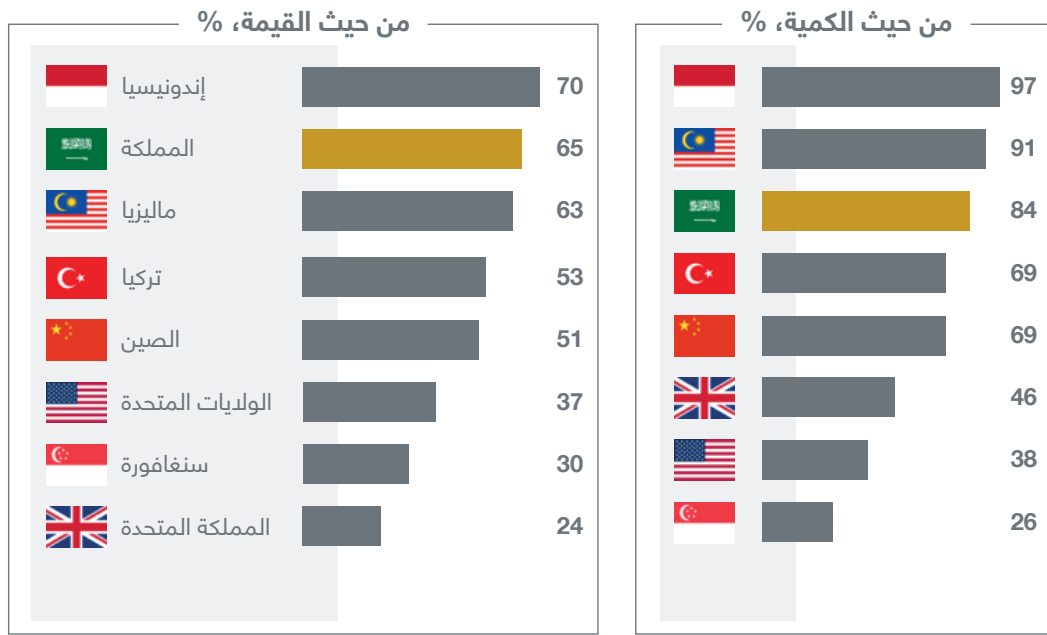




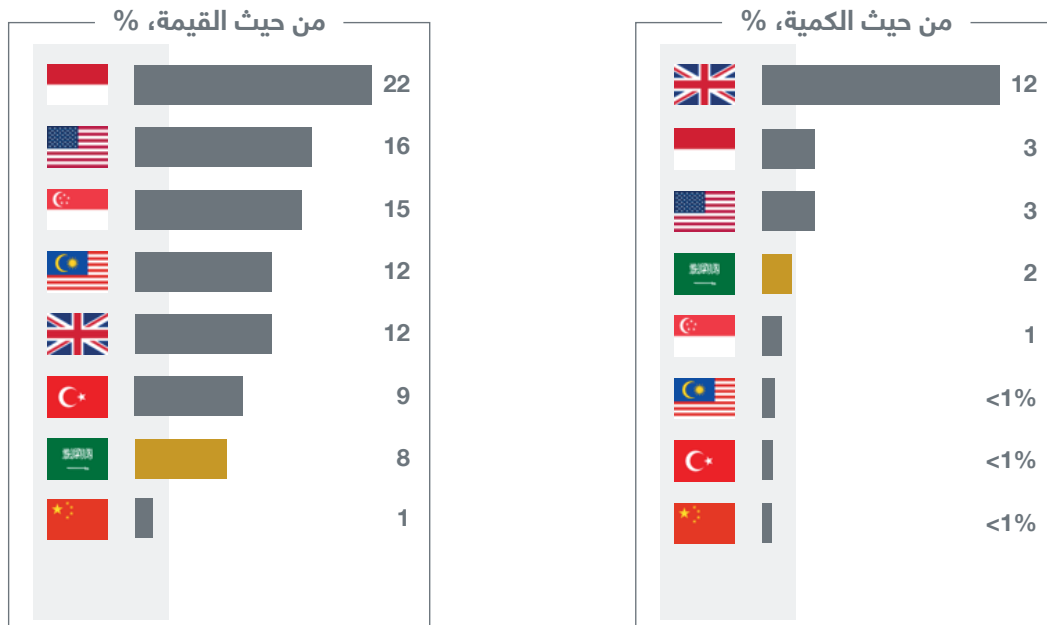
IV. تطوير البنية التحتية للرقمنة

يتحول القطاع المالي بسرعة نحو مستوى أعلى من الرقمنة على غرار معظم القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من استثمار المملكة العربية السعودية كثيراً في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية (مثل البنية التحتية للمدفوعات)، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير لتحسين استخدام هذه البنية التحتية، والدفع باتجاه مجتمع غير نقدي. وفي العام 2016م، بلغت حصة المعاملات غير النقدية 18% من إجمالي المعاملات.

نسبة الدفعات النقدية من إجمالي الدفعات (2016م)



نسبة الدفعات المباشرة من إجمالي الدفعات (2016م)



هذه المدن تأتي في طليعة المراكز العالمية للتقنية المالية

الترتيب	مراكز التقنية المالية	المرتبة (أعلىها 10)
1	سنغافورة	10
2	زيورخ	9
3	هونغ كونغ	9
4	جنيف	9
5	تورنتو	9
6	لندن	9
7	مدينة نيويورك	9
8	سان فرانسيسكو	8
26	مومباي	3

الهيئات الرائدة لتنظيم المصارف تسمح لشركات التقنية المالية بالحصول على تراخيص غير مصرفية

الدولة	ترخيص لمزودي خدمة الدفع	ترخيص باستخدام العملة الإلكترونية
المملكة العربية السعودية	×	×
سنغافورة	✓	✓
هونغ كونغ	✓	✓
المملكة المتحدة	✓	✓
سويسرا	✓	✓
الولايات المتحدة	✓	✓
كندا	✓	✓
الهند	✓	✓

٧. تحديات الثقافة المالية

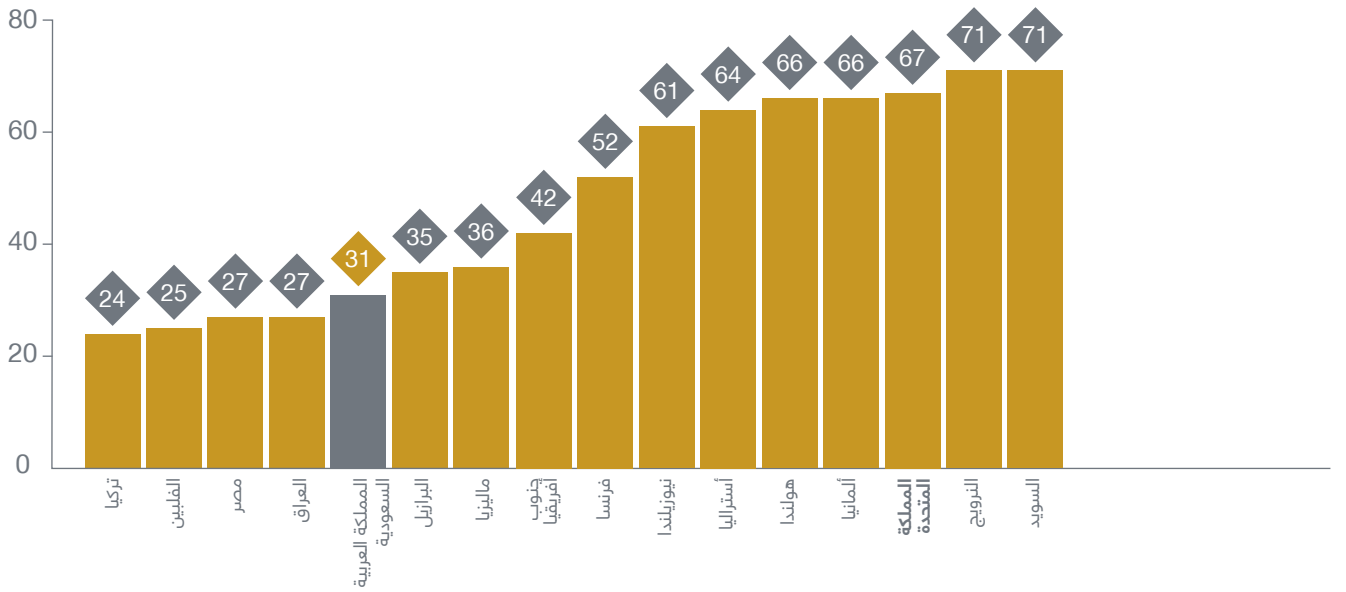
لا تزال الثقافة المالية منخفضة بالمقارنة مع بلدان مماثلة حيث أن 30% من البالغين في المملكة يمكن اعتبارهم ملمين بالشؤون المالية.



البنك الدولي

معدل الثقافة المالية لدى الراشدين منخفض في المملكة

معدل الثقافة المالية كَيْسَبَتٍ من مجموع البالغين وفق نتائج استطلاع البنك الدولي، %



ب) الجهود الحالية

عند تصميم البرنامج، راجعنا الاستراتيجيات والمبادرات القائمة التي حددتها الجهات المساهمة في البرنامج. وتوجد الآن 297 مبادرة مخططاً لها أو قيد التنفيذ، بما في ذلك:

- 143 مبادرة مخططاً لها أو قيد التنفيذ حُددت عبر 4 دراسات استراتيجية أجرتها مؤسسة النقد العربي السعودي:
 - ◇ الرؤية المصرفية
 - ◇ رؤية التأمين
 - ◇ استراتيجية المدفوعات المتكاملة
 - ◇ استراتيجية الادخار الوطني
 - 108 مبادرات مخطط لها أو قيد التنفيذ حددتها استراتيجية هيئة السوق المالية
 - 22 مبادرة مخططاً لها أو قيد التنفيذ حددتها الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية
 - 17 مبادرة مخططاً لها أو قيد التنفيذ حددتها استراتيجية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
 - 7 مبادرات مخطط لها أو قيد التنفيذ حددتها دراسة وزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن إتاحة الائتمان للقطاع الخاص
- تم استعراض أثر المبادرات وسهولة تنفيذها - بحسب الفصول اللاحقة - لتحديد محفظة مبادرات البرنامج.

	Buy	Grow
85.00	\$314.07	10.20%
75.00	\$480.75	28.20%
25.00	\$663.75	6.20%
69.00	\$828.98	397.80%
24.00	\$552.90	30.40%
26.00	\$419.89	28.80%
00.00	\$448.80	12.20%
88.00	\$726.77	23.60%
51.00	\$442.26	26.00%
17.00	\$578.01	11.80%
83.00	\$753.24	29.20%
	\$697.98	21.60%
18.00	\$162.60	37.80%
91.00	\$191.38	0.20%
08.00	\$264.58	27.20%
17.00	\$244.34	12.60%
99.00	\$216.11	8.60%
72.00	\$173.03	0.60%
09.00	\$155.07	23.20%
	\$516.40	13.00%
89.00	\$199.57	48.60%
22.00	\$87.75	21.60%
02.00	\$746.49	24.00%



الفصل الرابع

استراتيجية البرنامج

(أ) ركائز الاستراتيجية

(ب) الاعتبارات الاستراتيجية

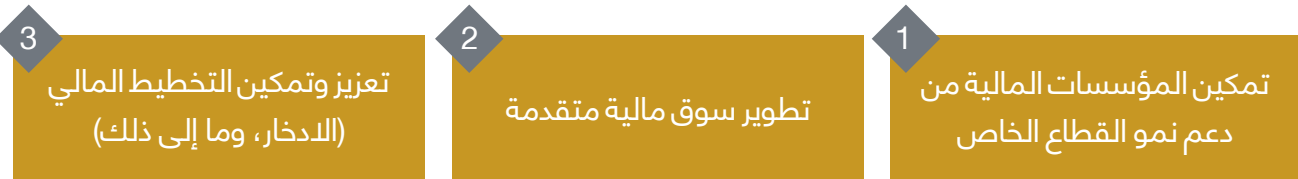
(ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

4. استراتيجية البرنامج

تم تحديد الاستراتيجية التي سيرتكز عليها تنفيذ البرنامج وإنجاز الطموحات والالتزامات المستهدفة بحلول العام 2020م.

أ) ركائز الاستراتيجية

يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وجود ثلاث ركائز استراتيجية:



ملخص الأهداف الرئيسية للركائز الاستراتيجية

الأهداف الرئيسية	الركيزة الاستراتيجية
1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة	تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
2. بناء بنية تحتية مالية متطورة	
3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية	
4. تعزيز قدرات العاملين	
1. تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص	تطوير سوق مالية متقدمة
2. تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين	
3. توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)	
4. تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم	
1. تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار	تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)
2. الدفع باتجاه التوسع في منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق	
3. تحسين منظومة الادخار وتعزيزها	
4. تعزيز الثقافة المالية	

ا. الأهداف الرئيسية لتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص:

1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة

سيعمل البرنامج على بناء قطاع متنوع وشامل يحفز الابتكار، ويوفر الاحتياجات التمويلية لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الاقتصادية. ومن أجل هذا الهدف، سيفتح البرنامج باب القطاع أمام الجهات الفاعلة الناشئة في مجال التقنية المالية، ويزيل ما قد يعيق نمو شركات التمويل، ويتيح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويزيد حجم الرهون العقارية. كما سيعزز البرنامج الوصول إلى التمويل وسيحسن المنتجات المعروضة لزيادة تلبية القطاعات الاقتصادية.

2. بناء بنية تحتية مالية متطورة

سيعمل البرنامج على دفع الابتكارات في مجال البنية التحتية للقطاع المالي من خلال تنفيذ «استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة»، لضمان التقدم نحو عدم استخدام النقد، وذلك من خلال رقمنة إجراءات اعرف عميلك والمعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف) في البنوك السعودية، وكذلك من خلال تطوير منصة وطنية إلكترونية للتخصيم، لتعزيز إدارة النقد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن البنية التحتية المعززة أن تمكن الحلول المصرفية من الانتشار على نطاق جغرافي واسع، وتحسن تجربة العملاء من خلال تبني معايير فنية أفضل.

3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية

سيؤدي هذا البرنامج إلى تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف، سيركز البرنامج على تعزيز البيئة التنظيمية القائمة لتحفيز الشركات على الاندماج لهدف تعزيز ملاءتها المالية. كما سيتم التركيز على تطبيق أنظمة التأمين لضمان المزيد من تطوير ونمو السوق.

4. تعزيز قدرات العاملين

سيعزز البرنامج أيضاً القدرات المهنية والفنية للعاملين الحاليين في القطاع المالي، لإعداد ما يكفي من المهنيين المتخصصين والمتمكنين، ودفع الابتكارات في مجال الخدمات المالية. وسيتم ذلك من خلال إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تغطي جميع القطاعات الفرعية.

اا. الأهداف الرئيسية لتطوير سوق مالية متقدمة:

1. تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص

سيهدف البرنامج إلى تنويع مصادر تمويل القطاعين الحكومي والخاص من خلال زيادة وتعميق السيولة في سوق الأسهم وأدوات الدين، وفي هذا الصدد، سيشجع البرنامج الخصخصة المحددة للجهات المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي في السوق المالية السعودية، لزيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم وزيادة تنويع الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين. وبالتوازي مع ذلك، سيسعى البرنامج أيضاً إلى زيادة تعميق سوق أدوات الدين في المملكة العربية السعودية، لتوفير تمويل بديل للتمويل المصرفي وحقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، ولهدف زيادة تنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة، وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة (مثل الشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية)، سيركز البرنامج على زيادة تحفيز نمو صناديق الملكية الخاصة، ورأس المال الجريء، وصناديق الاستثمار التمويلية، والصناديق الوقفية.

2. تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين

إضافة إلى زيادة وتعميق السيولة المتاحة في سوق الأسهم وأدوات الدين، سيعمل البرنامج على تقديم وتطوير استراتيجيات استثمار وتداول، من خلال تقديم المشتقات المالية. ويتوقع من هذه الخطوة أن تجذب المستثمرين المؤسسيين، وتقود إلى التنويع بعيداً عن حالة سوق اليوم المدفوعة بالمستثمرين الأفراد.

علاوة على ذلك، ولزيادة تنويع قاعدة المستثمرين، سيسعى البرنامج إلى استقطاب مستثمرين أجانب لجذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج وصول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح الحسابات الاستثمارية. وبالتوازي مع ذلك، سيعمل البرنامج أيضاً على تأسيس روابط مشتركة للتداول والمقاصة مع بعض الأسواق المتطورة لتوفير الوصول عن بعد إلى السوق المالية السعودية، ما يجذب المزيد من السيولة الأجنبية إلى المملكة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى خلق البيئة اللازمة لتنمية مجال إدارة الأصول من خلال زيادة تطوير قدرات الجهات الفاعلة الحالية، وجذب جهات جديدة إذا لزم الأمر.

3. توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)

عند تطوير المبادرات الرئيسة المذكورة أعلاه، سيركّز البرنامج كثيراً على ضمان استقرار البنية التحتية للسوق وأمنها، وشفافيتها، لتعزيز ثقة المستثمرين/المصدرين. ولتحقيق هذا الهدف، سيسعى البرنامج إلى زيادة رقمنة عملية فتح الحسابات الاستثمارية، لتعزيز تجربة المستثمرين. وفي موازاة ذلك، سيعزز البرنامج أيضاً الأمن المعلوماتي لضمان استقرار البنية التحتية وسلامتها. وأخيراً، سيركّز البرنامج أيضاً على إنشاء مركز المقاصة المبني على الطرف النظير، من أجل ترقية نموذجي ما بعد التداول وإدارة المخاطر.

4. تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم

غالباً ما تتم الإشارة إلى تعزيز قدرات المشاركين في السوق وتطورهم (مثل المستثمرين والوسطاء) كمجال تركيز رئيس، لزيادة تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. وكما هو مبين في معدل الثقافة المالية، حيث أن 30% من البالغين في المملكة يمكن اعتبارهم ملمين بالشؤون المالية، وهذا أدنى مستوى في منطقة الخليج. وعلى هذا النحو، سيركّز البرنامج على تعزيز القدرات المحلية والتطور والقدرات من خلال إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تغطي مختلف القطاعات الفرعية، لتحسين المهارات والقدرات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم إمكانية إنشاء كيان تنظيمي للرقابة على مكاتب المراجعة، التي تراجع أعمال الشركات المدرجة، لضمان الامتثال لأعلى معايير الإفصاح والشفافية.

III. الأهداف الرئيسة لتشجيع وتمكين التخطيط المالي (الادخار ومنتجات أخرى)

تم تحديد هذه الأهداف وقد سُحِرت بتفصيل في استراتيجية الادخار الوطني، التي تقودها لجنة الادخار الوطنية. وشمل مشروع الاستراتيجية مشاركة الجهات ذات العلاقة وتعاونها مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد، وبنك التنمية الاجتماعية، ووزارة الإسكان، ووزارة التعليم، ومؤسسة النقد، وهيئة السوق المالية لرسم استراتيجية الادخار الوطنية. وقد تم وضع أربعة أهداف استراتيجية رئيسة كجزء من استراتيجية الادخار الوطنية:

1. تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار

يسعى البرنامج إلى تعزيز وتمكين التخطيط المالي للأفراد، واستقلالهم المالي على المدى الطويل، وهذان من الأهداف الأساسية لرؤية 2030. وبالنظر إلى محدودية استعداد القطاع الخاص حالياً (مثل البنوك) في تعزيز حسابات الادخار المُدرة للفوائد، سيسعى البرنامج إلى إنشاء كيان وطني مستقل للادخار، يُعنى بتقديم منتجات ادخارية للأفراد مدعومة من الحكومة (مثل صكوك الادخار)، لخلق منافسة على الودائع الادخارية مع القطاع الخاص وتعزيزها، لهدف تشجيع مدخرات طويلة الأجل بدلاً من تثبيطها كما هو حاصل اليوم.

ولأن البرنامج يُدرك أهمية تغيير السلوك الاجتماعي نحو الادخار لتحقيق أهداف رؤية 2030. سيتم تطبيق برنامج على مستوى المملكة لهدف التثقيف المالي، وتشجيع الجيل الحالي، والأجيال القادمة على زيادة الادخار.

2. الدفع باتجاه التوسع في منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق

يشجع البرنامج على تطوير منتجات ادخارية مخصصة ومدعومة من الحكومة، لقيادة جهود تحفيز الادخار طويل الأجل. كما سيتم تطوير منتجات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الأساسية الرئيسة (مثل تملك المنازل، والتعليم) وتوزيعها لدفع الادخار طويل الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضاً تطوير منتجات ادخارية مصممة خصيصاً لذوي الدخل المنخفض لضمان شمولية البرنامج. يُعد ضمان الوصول الواسع والعاقل والمتساوي إلى هذه المنتجات حجر زاوية للبرنامج. لذلك، سيسعى البرنامج إلى إزالة قيود التوزيع القائمة التي تحول دون الوصول إلى المناطق النائية أو الوصول إلى منتجات معينة. على سبيل المثال، سيشجع البرنامج على توزيع بعض خطط الاستثمار الجماعي من خلال جهات غير الأشخاص المصرح لهم، وتيسير الوصول إلى منتجات الادخار المصرفي (مثل التأمين المصرفي).

3. تحسين منظومة الادخار وتعزيزها

يمثل توجيه القطاع الخاص لزيادة مشاركته في تحقيق مدخرات طويلة الأجل أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى البرنامج. ولتحقيق هذا الهدف، سيسعى البرنامج إلى تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل، وذلك من خلال تقديم ميزة للميزانية العمومية، التي تحتوي على حصة كبيرة من الودائع المودعة في حسابات الادخار طويلة الأجل.

4. تعزيز الثقافة المالية

بالنظر إلى تدني مستوى الثقافة المالية في المملكة، والمبادرات الجارية غير المنسقة، لتعزيز الثقافة المالية، سيشجع البرنامج على إنشاء «كيان للثقافة المالية» مخصص لتنسيق جهود التثقيف المالي ومواءمتها لضمان جودة المواد والرسائل واتساقها، وكذلك الوصول واسع النطاق.

ب) الاعتبارات الاستراتيجية

اتخذ البرنامج عدداً من القرارات بشأن الاعتبارات الاستراتيجية الموجودة داخل إطار البرنامج (سواءً كانت تعارضات أو الاعتمادات) بناءً على التحليلات والدراسات المعيارية التالية:

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرار المتخذ والعواقب
الاستقرار المالي	نظرنا في سيناريوهات مختلفة لتحقيق النمو مع الحفاظ على الاستقرار العام للقطاع.	نظر البرنامج بعناية في الآثار على الاستقرار المالي المترتبة على تحقيق مستوى النمو المستهدف في القطاع المصرفي. وتدل الأزمة المالية العالمية والالتزامات السابقة في الدول النامية على أنّ عدم القدرة على تحقيق التوازن بين النمو المصرفي والاستقرار سيشكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل. لذلك، سيتمashi البرنامج مع المعايير الدولية للاستقرار لرصد سلامة القطاع والحفاظ عليها. ومن أجل عدم المخاطرة بتحقيق أهداف رؤية 2030، سينوع البرنامج مصادر التمويل عن طريق تعميق أسواق أدوات الدين وأسواق رأس المال. كما يدعم البرنامج استقلالية الجهات التنظيمية في ممارسة دورها الرقابي على القطاع.
تقديم منتجات مالية متطورة	نظر البرنامج في الوقت المناسب إلى تقديم منتجات مالية متطورة (مثل المشتقات المالية).	يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج في تنويع فئات الأصول المتاحة للمستثمرين في الأسواق المالية، إلا أن التركيز في السوق اليوم ينصب على المتداولين الأفراد ولا تزال القدرات المؤسسية لم تُبن بعد. لذلك، قرر البرنامج أن يتم إدخال المشتقات بطريقة تدريجية ابتداءً من القنوات الأسهل، بعد إعداد البنية التحتية لإدارة المخاطر ذات الصلة (أي الطرف النظير المركزي) وأكاديمية القطاع المالي، التي يمكن أن توفر التدريب اللازم للمشاركين في السوق. ويدعم البرنامج برنامج صناديق الاستثمار المتداولة في السوق القائم حالياً في السوق المالية (تداول) لتنويع فئات الأصول.

الاعتبارات الاستراتيجية

الموضوع	الوصف	القرار المتخذ والعواقب
دعم الحكومة للمنتجات الادخارية	نظر البرنامج في المنافسة مع القطاع الخاص في مجال الادخار. كما نظر بعناية في النفقات الحكومية المحتملة لتمويل الحوافز المحتملة للمنتجات المدعومة من الحكومة.	بالنظر إلى محدودية استعداد القطاع الخاص لتعزيز الادخار طويل الأجل، فعلى الحكومة أن تقود وتدفع الادخار طويل الأجل لإشغال وتعزيز المنافسة على ادخار الأفراد. وقد لوحظ ذلك في أمثلة مقارنة ناجحة عدة (مثل المدخرات والاستثمارات الوطنية في المملكة المتحدة). وعلى الرغم من أن الجهات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارة التعليم والإسكان) هي من سيصمم ويطور المنتجات المخصصة، إلا أن البرنامج سيتيح أيضاً لجهات القطاع الخاص (مثل البنوك) إمكانية توزيع هذه المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، ستقتصر المنافسة على الادخار طويل الأجل. وبالنظر إلى محدودية الحوافز في المملكة العربية السعودية (مثل الإعفاءات الضريبية)، فقد رأى البرنامج أن الحوافز الحكومية الفعالة (مثل دفع مساهمات مماثلة لمبلغ الادخار) ستحفز الادخار في المنتجات المصممة خصيصاً. وقد تم وضع نموذج وهيكلية لهذه الحوافز لكي تصبح ذاتية التمويل بالكامل على المدى المتوسط من ٨ إلى ١٠ سنوات.
التركيز على التمويل الإسلامي	نظر البرنامج في خيارين لتحديد التركيز الصحيح الخاص بزيادة تعزيز عروض التمويل الإسلامي في المملكة.	يعد تعزيز عروض التمويل الإسلامي في المملكة من بين الأهداف الرئيسية للبرنامج. وقد نظر البرنامج في خيارين لتحقيق هذا الهدف: مبادرة صريحة تركز فقط على التمويل الإسلامي، ومبادرات متصلة تركز على تعزيز المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن نطاقها. قرر البرنامج أن يذهب مع الخيار الثاني. ستحدد المبادرات التي تركز على تعزيز عرض المنتجات الحالي (مثل أسواق رأس المال، ومنتجات الادخار) الآليات المناسبة لتقديم العروض اللازمة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. سيتمكن هذا من التخصص الصحيح داخل كل مجال وتجنب التداخل/ التهامها حصة المنتجات التقليدية التي سيتم تقديمها.

ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

عمل فريق برنامج تطوير القطاع المالي على تحديد حالات التعارض والاعتمادات المحتملة مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى. وفيما يلي تفاصيل حالات التعارض والترابط هذه:

حالات الاعتمادات

حالات الاعتمادات	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
تطوير مهارات العمل	برنامج تعزيز الشخصية الوطنية.	يضمن برنامج تعزيز الشخصية السعودية استمرار التعليم لدى المواطنين وتطوير العقول في المجالات ذات الأولوية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويعتمد برنامج تطوير القطاع المالي على هذا البرنامج في معالجة الثقافة المالية في المدارس وتعزيز المواهب اللازمة للقطاع المالي من خلال نظام التعليم.
تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة	برنامج التحول الوطني، الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	تعتمد مختلف البرامج على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فمن خلال سماح برنامج تطوير القطاع المالي بالحصول على التمويل، يتم تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت نفسه، يعتمد برنامج تطوير القطاع المالي على هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة هذه المنشآت المستحقة للائتمان.
تطوير بيئة الأعمال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج الشراكات الاستراتيجية، الخصخصة، ريادة الشركات الوطنية، الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	سيعزز برنامج تطوير القطاع المالي من إمكانية الحصول على التمويل وفرص تنويع التمويل للقطاع الخاص، وستستفيد برامج عديدة من هذه الأنشطة.
تطوير سوق رأس المال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج الشراكات الاستراتيجية، الخصخصة، ريادة الشركات الوطنية، الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	إن إنشاء سوق رأس مال متطورة سيُمكن مختلف البرامج من تحقيق أهدافها في التمويل، والتمكين المالي بأدوات تمويل أكثر تنوعاً.

حالات التعارض

حالات التعارض	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
التخطيط المالي والتركيز على الادخار	برنامج التحول الوطني.	قد يؤثر ازدياد التركيز على الادخار سلباً على النمو الاقتصادي على المدى القصير مع انصراف المواطنين عن الاستهلاك، إلا أن الأثر سيعود إلى الوضع الطبيعي على المدى الطويل وسيدعم النمو الإنتاجي.



A hand holding a black pen is shown in the lower-left quadrant, drawing a line graph on a grid background. The grid is composed of white lines on a dark blue background. The background of the entire image is a light blue sky with white clouds. The line graph is drawn with a black line and features several data points marked with small white squares. The graph shows a general upward trend with some fluctuations. The text 'الفصل الخامس' is written in white Arabic script on the right side of the image.

الفصل الخامس

محفظة المبادرات

(أ) محفظة المبادرات

(ب) المبادرات المحورية

أ) محفظة المبادرات

تُرجمت طموحات البرنامج، والتزاماته، وركائزه، واعتباراته الاستراتيجية، إلى عدد من المبادرات الرامية إلى تحقيق التزامات البرنامج. وتشكل هذه المبادرات أيضاً قاعدةً لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030.

وقد استُعرضت المبادرات الحالية ذات الصلة بالتزامات البرنامج ورُبطت بالركائز الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، صُممت المبادرات وفق دراسة تحليلية لمتطلبات البرنامج، مع النظر كذلك إلى أفضل الممارسات العالمية واختيار المناسب منها للمملكة. ويقدم الجدول أدناه تفاصيل عن هذه المبادرات.

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

الاعتبارات الاستراتيجية				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائمة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	تمكين جهات فاعلة جديدة (مثل شركات التقنية المالية) من دخول السوق لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال/ خلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية (على الأقل 3 جهات بحلول العام 2020م).	(1) حصة المعاملات غير النقدية. (2) عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية. (3) مؤشر رضا الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية عن منظومة التقنية المالية في السعودية. (4) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (5) الائتمان للقطاع الخاص.
إتاحة فرص متكافئة لشركات التمويل	معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات التمويل (مثل الحصول على التمويل، والضرائب) لتعزيز المنافسة مع المصارف.	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان القطاع الخاص. (3) العائد على الأصول لقطاع شركات التمويل. (4) القروض المتعثرة لقطاع شركات التمويل.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	دفع القطاع المالي (كالمصارف) إلى زيادة حصة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين المنظومة القائمة أولاً (على سبيل المثال، إعادة هيكلة برنامج "كفالة" وتمكين شركتي "بيان" و "سمة" من جمع بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة) ومن ثم دراسة بعض أدوات التحفيز لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك 5% بحلول عام 2020م.	(1) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك. (2) العائد على الأصول للقطاع المصرفي. (3) القروض المتعثرة في القطاع المصرفي. (4) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (5) أئتمان القطاع الخاص.
تسريع إطلاق منتجات إعادة التمويل العقاري	تنفيذ إعادة التمويل العقاري من قبل "شركة إعادة التمويل العقاري" (بما في ذلك تصميم المنتجات).	شركة إعادة التمويل العقاري	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بنمو الرهن العقاري.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان للقطاع الخاص.
تصميم وإطلاق منتجات ضمان الرهن العقاري	تقديم منتجات ضمان الرهن العقاري غير المتوفرة حالياً في السوق لتوفير إمكانية الوصول إلى التمويل العقاري، خاصة للفئات ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض.	صندوق التنمية العقارية	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بنمو الرهن العقاري.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان للقطاع الخاص.
تحسين تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ	تعزيز تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ لدفع نمو محفظة الرهن العقاري من خلال زيادة حماية حقوق المقرض	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بنمو الرهن العقاري.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان للقطاع الخاص.
إنشاء بنية تحتية للتمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	وضع إطار تنظيمي وقانوني لتمكين التمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة مساهمة الشركات فائقة الصغر وتمويل ذوي الدخل المنخفض.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان للقطاع الخاص.
مراجعة / إدخال متطلبات التأمين المرتبطة بنظام الرهن العقاري	تعديل لوائح التأمين القائمة لتمكين الارتباط بنظام الرهن العقاري	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة مستوى حماية الأفراد الممتلكين للعقار والمقرضين الذي يقبلون العقار كضمان.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أئتمان للقطاع الخاص.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائمة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	الحد من استخدام النقد من خلال تطبيق استراتيجية المدفوعات الرقمية الموحدة لعام 2017م وإدخال حوافز إضافية لتعزيز استخدام حلول الدفع غير النقدي من قبل التجار والمستهلكين	مؤسسة النقد العربي السعودي	حصة المعاملات غير النقدية من إجمالي المعاملات 28% بحلول العام 2020م.	(1) حصة المعاملات غير النقدية. (2) عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية. (3) مؤشر رضا الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية عن منظومة التقنية المالية في السعودية.
رقمنة إجراءات "اعرف عميلك" وتسهيل المعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف)	مراجعة الأنظمة الحالية للسماح بضم العميل الرقمي، وإجراءات اعرف عميلك، والمعالجة المباشرة من طرف إلى طرف (على سبيل المثال، التوقيعات الإلكترونية وبصمات الأصابع الإلكترونية)	مؤسسة النقد العربي السعودي	(1) تبسيط وزيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات المصرفية. (2) تعديل كفاءة العمليات المصرفية.	(1) عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي. (2) عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية. (3) مؤشر رضا الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية عن منظومة التقنية المالية في السعودية.
بناء منصة وطنية إلكترونية للتخصيم	تطوير منصة إلكترونية للتخصيم على نظام "سداد" المطور حديثاً.	مؤسسة النقد العربي السعودي	نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) أثمان القطاع الخاص. (3) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك.
تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي	ضمان فرض التأمين الإلزامي على السيارات والتأمين الصحي للحد من الممارسات الاحتياطية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم (على سبيل المثال، زيادة إجمالي أقساط مكتتبة، وزيادة الحجم، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل) من خلال إشراف أكثر صرامة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	(1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: 2,9% بحلول العام 2020م. (2) نسبة المركبات المؤمن عليها (التأمين الإلزامي): 75% بحلول العام 2020م. (3) نسبة الموظفين في القطاع الخاص المؤمن عليهم (التأمين الصحي الإلزامي): 45% بحلول العام 2020م.	(1) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. (2) نسبة التغطية لأنواع التأمين. (3) نسبة الملاءة المالية.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ في مجال التأمين لزيادة الحجم والملاءة	تعزيز القواعد والأنظمة القائمة حول الدمج والاستحواذ لتسهيل الاندماج في قطاع التأمين من خلال توضيح/تسهيل عملية تصفية الشركات، ما يجعل شركات التأمين ذات رأس مال وقدرة وكفاءة أفضل لخدمة السوق.	مؤسسة النقد العربي السعودي	ضبط سوق التأمين ما يؤدي إلى تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وزيادة الحجم، وتقوية الميزانيات العمومية.	(1) نسبة كفاية رأس المال. (2) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. (3) نسبة الملاءة المالية.
تحسين أنظمة ولوائح التأمين القائمة	إصلاح أنظمة التأمين القائمة وإعادة النظر في توزيع المسؤوليات عبر الجهات التنظيمية للحد من التداخلات الحالية في الصلاحيات (مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، مجلس الضمان الصحي التعاوني).	مؤسسة النقد العربي السعودي	قوانين وضوابط تأمين أكثر وضوحاً/ شمولية بما يتماشى مع المعايير العالمية.	نسبة تغطية أنواع التأمين.
وضع إطار عمل لإدارة مخاطر المالية العامة	تركز المبادرة على وضع إطار عمل شامل لتصنيف مخاطر المالية العامة وتقييمها ومراقبتها، إذ إن الاقتراض والقطاع المالي ينموان في الوقت الراهن بسرعة دون مواءمة واضحة بين ميزان المالية العامة والقطاع الخاص.	وزارة المالية	سوف تسفر هذه المبادرة عن أفضل الممارسات والتفاعلات في إدارة المخاطر على القطاع المالي بأسره.	(1) نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي. (2) نسبة صافي التمويل المستقر. (3) نسبة كفاية رأس المال.
إنشاء وحدة لتعزيز رواية موحدة للجمهور الدولي	تركز المبادرة على إنشاء كيان تنسيقي ليكون المصدر الوحيد للمعلومات للجهات الحكومية التي ترغب في الوصول إلى المستثمرين الدوليين أو العكس. ومع ازدياد الحضور / المشاركة الدولية في المملكة، تبرز الحاجة إلى المواءمة بين الجهات الحكومية لضمان وجود مصدر واحد للمعلومات.	وزارة المالية	ستؤدي هذه المبادرة إلى تناسق أفضل عند التواصل مع الجمهور الدولي.	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم.
إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تغطي جميع القطاعات الفرعية	مأسسة تطوير المهارات/المعارف/الخبرات الحالية في جميع القطاعات الفرعية على أساس المعهد المالي الحالي.	مؤسسة النقد العربي السعودي / هيئة السوق المالية	تطوير المهارات المعرفية، والقدرات، والخبرات للعمال الحاليين.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) القروض المتعثرة في القطاع المصرفي. (3) ائتمان القطاع الخاص. (4) عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية.

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة

الاعتبارات الاستراتيجية				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
خصخصة الأصول المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي	تشجيع خصخصة الجهات المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي، لتعميق سوق الأسهم في المملكة من خلال زيادة القيمة السوقية، وجذب تدفقات استثمارية من المستثمرين الأجانب والمؤسسات، وتحسين كفاءة / أداء الجهات التي تمت خصصتها.	وزارة المالية من خلال لجنة الإشراف على الخصخصة	(1) زيادة القيمة السوقية للأسهم: تقديرها من خلال العمل مع لجنة الإشراف على الخصخصة (2) زيادة حصة المستثمرين المؤسسيين من القيمة المتداولة: يتم تقديرها من خلال العمل مع لجنة الإشراف على الخصخصة (3) زيادة في ملكية المستثمرين الأجانب: يتم تقديرها من خلال العمل مع لجنة الإشراف على الخصخصة.	(1) حصة سوق الأسهم وسوق أدوات الدين في القطاع المالي. (2) إجمالي القيمة السوقية (الأسهم، استثناء أرامكو، وأدوات الدين). (3) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة. (4) ملكية المستثمرين الأجانب. (5) تركيز السوق لأعلى 10 شركات من حيث القيمة السوقية.
تعميق سوق أدوات الدين	تشجيع نمو سوق أدوات الدين لزيادة تنوع خيارات التمويل للقطاع العام/الخاص وخلق فئة جديدة من الأصول للمستثمرين.	هيئة السوق المالية	نمو أدوات الدين (إجمالي السندات والصكوك القائمة) 550 مليار ريال (2020م).	(1) إجمالي القيمة السوقية (أسهم، باستثناء أرامكو وأدوات الدين) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
فتح المجال أمام سوق المشتقات	إنشاء سوق لطرح وتداول عقود المشتقات المالية.	هيئة السوق المالية	زيادة حصة المستثمرين المؤسسيين من القيمة المتداولة.	(1) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة.
تأسيس روابط مشتركة للتداول والمقاصة مع بعض الأسواق المتطورة	تأسيس روابط إلكترونية بين "تداول" وغيرها من البورصات تمكن المستثمرين في كلا السوقين من تبادل الأوراق المالية التجارية وعمليات التسوية في السوق الأخرى عبر وسطاء محليين.	شركة تداول	زيادة ملكية المستثمرين الأجانب تقليل مخاطر التسوية من خلال الحفظ عبر أمين حفظ مرخص محلي- ينطبق عليه نموذج الوساطة عن بعد.	(1) ملكية المستثمرين الأجانب من القيمة السوقية للأسهم.
دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء	توسيع صناديق الاستثمار المتاحة للمستثمرين المتطورين.	هيئة السوق المالية	(1) زيادة حجم ومشاركة صناديق الملكية الخاصة / رأس المال الجريء. (2) زيادة التمويل للشركات الناشئة / التمويل المبكر.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2) عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة مئوية من إجمالي عدد المنشآت المدرجة. (3) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين من نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاوُل أعمال التمويل	زيادة حجم صناديق الاستثمار المتاحة، إضافة المزيد من مصادر التمويل إلى الاقتصاد.	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الاستثمار.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
التمكين من إنشاء ونمو الصناديق الوقفية	إنشاء بنية تحتية لصناديق الوقف.	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الوقف المطروحة والمدارة من قبل المؤسسات المالية المرخصة.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
العمل مع الصناديق الحكومية على دعم نشاط إدارة وحفظ الأصول لدى الأشخاص المرخص لهم	تخصيص جزء من الأصول المدارة من قبل الحكومة لتتم إدارتها من قبل الأشخاص المرخص لهم محلياً.	هيئة السوق المالية	(1) زيادة الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (2) تحسين قدرات الوسطاء الماليين.	(1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
تعزيز دخول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح حسابات للدخول إلى السوق المالية السعودية	توفير الوصول السريع والمباشر إلى سوق المالية السعودية للمستثمرين الأجانب المؤهلين.	هيئة السوق المالية	(1) تقليل الوقت وتحسين مستوى الملاءمة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بعملية فتح حساب للمستثمرين المؤهلين. (2) زيادة ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم. (3) زيادة مساهمة المستثمرين الأجانب في القيمة المتداولة.	(1) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم. (2) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة.
تحفيز وتشجيع شركات القطاع الخاص على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية	زيادة طرح وإدراج الشركات الخاصة في سوق الأسهم.	وزارة الاقتصاد والتخطيط (الجهة القائدة تحت الدراسة)	(1) زيادة القيمة السوقية للأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (2) زيادة القيمة السوقية المعدلة للأسهم الحرة.	(1) حصة سوق الأسهم وسوق أدوات الدين في القطاع المالي إجمالي القيمة السوقية (أسهم، باستثناء أرامكو، وأدوات الدين) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (3) تركيز السوق لأعلى 10 شركات من حيث القيمة السوقية. (4) عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة المدرجة، كنسبة مئوية من إجمالي عدد المنشآت المدرجة. (5) الحد الأدنى للقيمة السوقية للأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين الرقمي لعملية فتح حساب الاستثمار	إنشاء عملية رقمية لـ "اعرف عميلك" وفتح حساب استثمار.	هيئة السوق المالية	(1) زيادة عدد المستثمرين في أسواق رأس المال (2) زيادة سهولة الوصول إلى السوق السعودية. (3) زيادة المنافسة العادلة بين الأشخاص المرخص لهم وبخاصة المحليين.	(1) نسبة الحسابات الاستثمارية التي يتم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية.
تعزيز أمن المعلومات	تحسين أمن المعلومات للسوق المالية من خلال تبادل المعلومات والرصد وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.	هيئة السوق المالية	(1) تقليل عدد حوادث الهجمات الإلكترونية. (2) تحسين درجة مؤشر أمن المعلومات العالمي.	(1) النسبة من حسابات الاستثمار التي تم افتتاحها من خلال إجراءات «اعرف عميلك» الإلكتروني. (2) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة. (3) ملكية المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية للأسهم.
إنشاء مركز المقاصة المبني على الطرف النظير (CCP)	إنشاء مركز للمقاصة يتماشى مع مبادئ الطرف النظير المركزي لضمان الأخذ بأساليب إدارة المخاطر المناسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية الأفضل في فئتها.	هيئة السوق المالية	(1) زيادة إيرادات ما بعد التداول للسوق المالية. (2) زيادة الكفاءة التشغيلية. (3) تقليل المخاطر التشغيلية. (4) تسهيل توزيع الأرباح.	(1) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة. (2) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم. (3) معدل تذبذب مؤشر السوق المالية (متوسط 90 يوما).
دراسة جدوى إنشاء هيكل تنظيمي مستقل للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع أعمال الشركات المدرجة	تحسين جودة التدقيق في الشركات العامة ما يؤدي إلى تسهيل تدفق ونوعية المعلومات للمستثمرين، وذلك لتعزيز الشفافية والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية.	هيئة السوق المالية	(1) جذب المستثمرين المحليين والأجانب. (2) زيادة ملكية المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية للأسهم. (3) تعزيز ثقة المستثمرين. (4) تحسين معايير الحوكمة.	(1) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة. (2) حصة المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية.

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)

الاعتبارات الاستراتيجية				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائمة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
إنشاء كيان وطني للادخار (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)	إنشاء كيان وطني للادخار مستقل يعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة لتحفيز الادخار الخاص من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في منتجات مضمونة حكوميًا دون فتح سوق السندات مباشرة	وزارة المالية وزارة الاقتصاد والتخطيط	(1) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الكيان الوطني للادخار: 6 مليارات ريال سعودي بحلول العام 2020م.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (3) نسبة صافي التمويل المستقر. (4) نسبة كفاية رأس المال. (5) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار. (6) عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار.
تطوير منتج مخصص: خطة الادخار الخاصة بملكية المنازل	تزويد المستهلكين المحليين بمخطط ادخار مصمم يستهدف خطة تملك المسكن.	وزارة الإسكان	(1) زيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار: من مليار إلى ملياري ريال سنوياً. (2) عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادخار: +1 من المخططات المتاحة.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (3) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار. (4) عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار.
تطوير منتج مخصص: مخطط الادخار من أجل التعليم	تزويد المستهلكين المحليين بمخطط ادخار مصمم يستهدف خطة تعليم خاص للمراحل الدراسية المتقدمة.	وزارة التعليم	(1) الزيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار: من مليار ونصف إلى ملياري ريال سنوياً (2) عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادخار: +1 من المخططات المتاحة	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (3) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار (4) عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار
توزيع برامج استثمار جماعي من خلال جهات أخرى غير الأشخاص المرخص لهم	توسيع نطاق الوصول وزيادة عمق منتجات برامج الاستثمار الجماعي من خلال تمكين الأشخاص المرخص لهم من الاستفادة من قنوات التوزيع القائمة، بما في ذلك المصارف، للوصول إلى المستهلكين النهائيين.	هيئة السوق المالية	زيادة في المدخرات المودعة في منتجات برامج الاستثمار الجماعي بسبب تسهيل القيود المفروضة على التوزيع.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار. (3) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
تطوير منتجات مصممة خصيصاً للفئات ذات الدخل المنخفض	زيادة مستوى الادخار لدى الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تصميم وتطوير وإطلاق منتج/منتجات ادخار مرتبطة بالإقراض الاجتماعي.	بنك التنمية الاجتماعية	(1) زيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار: من مليار إلى ملياري ريال سنوياً. (2) عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادخار.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (3) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الادخار. (4) عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادخار.

الاعتبارات الاستراتيجية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التسجيل التلقائي للمشمولين في حساب المواطن في الكيان الوطني للدخار	دفع المستهلكين المحليين للدخار بشكل منتظم، وبخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، من خلال الاستفادة من الرؤى المقدمة من الاقتصاد السلوكي.	وزارة الاقتصاد والتخطيط	(1) الزيادة في المدخرات المودعة في حسابات الدخار: من مليار إلى مليار ونصف مليار ريال سنوياً. (2) الزيادة في عدد الأسر التي تقوم بالدخار على أساس منتظم: 630 ألف سنوياً (15% من الأسر الحالية).	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. (3) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الدخار. (4) نسبة صافي التمويل المستقر.
تبسيط الوصول إلى منتجات الدخار المصرفي	توسيع نطاق وتوزيع الخدمات المالية تطوير البيئة التي يمكن أن تخلق مقدمي خدمات بديلة (مثل الوكلاء ومؤسسات التمويل الأصغر).	مؤسسة النقد العربي السعودي	(1) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الدخار المصرفي بسبب زيادة الوصول إلى المناطق النائية. (2) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الدخار التأمينية بسبب تعزيز قواعد التأمين المصرفي.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الدخار. (3) نسبة صافي التمويل المستقر (4) عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي. (5) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. (6) إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة. (7) نسبة الحسابات التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية.
إنشاء كيان تثقيف مالي متخصص	إنشاء كيان مستقل يعنى بقيادة التثقيف المالي في جميع أنحاء المملكة عبر تنسيق جهود جميع الجهات المشاركة في التثقيف المالي للحد من التداخلات القائمة وتحقيق أقصى قدر من التأثير والتغطية.	مؤسسة النقد العربي السعودي	(1) المستوى العام للثقافة المالية للراشدين في المملكة: 34% بحلول العام 2020م. (2) نسبة الأسر التي تدخر بانتظام: 29% بحلول العام 2020م.	(1) أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (2) عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي. (3) نسبة الأسر التي تدخر بانتظام.
تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل	النظر في تحفيز البنوك من خلال تعديل النسب التنظيمية لتعزيز الودائع المستقرة وطويلة الأجل بدلاً من ودائع الحسابات الجارية.	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة المدخرات المودعة في منتجات الدخار المصرفي بسبب زيادة الاحتياجات التنظيمية للقطاع الخاص.	(1) نسبة صافي التمويل المستقر. (2) نسبة كفاية رأس المال. (3) إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الدخار.

الركيزة: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة المحورية الأولى: فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية، المملوكة من مؤسسة النقد العربي السعودي، على فتح الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية لهدف تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية للقطاع المالي.

وتتألف هذه المبادرة الفاعلة من:

- خصخصة أنظمة مدفوعات الإدارة العامة لنظم المدفوعات/سداد
- إنشاء وحدة مركزية للمدفوعات في مؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم المدفوعات
- وضع قوانين/تنظيمات مدفوعات جديدة للخدمات المالية (مثل المدفوعات، والمنصات)
- إعداد وإصدار تراخيص جديدة للجهات الفاعلة الابتكارية غير المصرفية (مثل المدفوعات والمنصات)
- تسريع تطوير البيئة التجريبية التنظيمية في مؤسسة النقد العربي السعودي
- تطوير الصناديق/المسرعات/الحاضنات التي تركز على التقنية المالية لتوفير رأس المال الجريء/التمويل بالأسهم وتحفيز بيئة ريادة الأعمال
- العمل مع الجهات الحكومية المعنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع

الأساس المنطقي

سيكون لفتح الخدمات المالية للجهات الفاعلة غير المصرفية فوائد متعددة، من بينها:

- دعم تطوير منظومة للابتكار في القطاع المالي
- تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في القطاع المالي
- تحسين جودة الخدمة للمستهلكين من خلال زيادة المنافسة
- تعزيز قدرات الإقراض لقطاعات محددة

الأثر المتوقع

سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على الاقتصاد:

- زيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية (2 - 3 تقريباً لعام 2020م)
- جعل المملكة مركزاً قوياً للتقنية المالية وضمان تحقيق درجة عالية في «مؤشر رضا الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية عن منظومة التقنية المالية في السعودية»

مؤشر الرضا هو مؤشر قائم على دراسة استقصائية يقيّم البيئة التنظيمية، والوصول إلى التمويل، والبرامج الحكومية، والسياسات الضريبية، وتوافر القوى العاملة الماهرة. ويجب إجراء المسح الأول أوائل عام 2019 للشركات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي لفهم سمات المنظومة الرئيسية التي تبحث عنها الشركات الناشئة عند اتخاذ قرار بدخول بلد ما. وينبغي استخدام هذه السمات في وقت لاحق في الدراسات الاستقصائية على الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية في المملكة، بعد دخول الجهات الفاعلة الأولى إلى السوق السعودية (بعد العام 2020م).

المبادرة المحورية الثانية: تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية، المملوكة من مؤسسة النقد العربي السعودي، على تقديم مبادرات لتحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة مساهمتها في الاقتصاد. وتتألف هذه المبادرة الفاعلة من:

- تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
- تعزيز الإطار القانوني (بما في ذلك التنفيذ على الضمانات)
- إعادة هيكلة برنامج (كفالة)
- ضمان التزام الحكومة بتخصيص المزيد من العقود مباشرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- تمكين شركتي بيان وسمة من جمع وتحديث بيانات شاملة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- إنشاء وكالة تصنيف محلية لتقييم أئتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- توفير خيارات بديلة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مثل أدوات حقوق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء)
- تطوير برنامج لتحسين الثقافة المالية بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة

■ تبليغ مستهدفات الإقراض للبنوك بحلول العام 2020م

- إذا كان إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك أقل من المستهدف بحلول العام 2020م، فسوف تنظر مؤسسة النقد في إجراءات لتشجيع المؤسسات ذات الأداء المنخفض على زيادة التمويل.

الأساس المنطقي

سيكون لتحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فوائد متعددة للقطاع الخاص، من بينها:

- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص
- زيادة فرص العمل وتخفيض معدل البطالة
- معالجة قضايا قابلية البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ونمو هذه المنشآت

الأثر المتوقع

استناداً إلى المبادرات التي سيتم تنفيذها، وإلى المقارنات المعيارية مع بلدان المقارنة، سيكون لهذه المبادرة المحورية التأثير التالي على إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- زيادة نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القروض المصرفية: - 5% في العام 2020م
- قيمة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة/ رأس المال الجريء - 23 مليار ريال سعودي في العام 2020م

المبادرة المحورية الثالثة: التوجه نحو مجتمع غير نقدي

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية على الحد من النقد المتداول بحلول العام 2030م. وتتألف هذه المبادرة الفاعلة من:

- تطبيق استراتيجية المدفوعات الرقمية الموحدة لعام 2017م، مثل:
 - تنمية البنية التحتية لنظام «مدى» (نقاط البيع، البطاقات المتداولة)
 - زيادة عدد المفوترين في نظام «سداد» (بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة)
 - إدخال الفوترة الإلكترونية في نظام «سداد»
 - إعداد شبكة من طرف لطرف عبر نظامي «سداد» و«مدى»
 - إنشاء غرفة مقاصة آلية (ACH) للتسوية الفورية

■ تقديم حوافز إضافية:

- تنفيذ «برنامج الارتفاع» لتحفيز التجار وحاملي البطاقات على زيادة المدفوعات غير النقدية
- وضع سقف لقيمة المعاملات النقدية للعملاء مع التجار من الشركات

- دراسة إمكانية إدخال تدابير إضافية (مثلاً: رسوم عمليات السحب النقدي/الإيداع) إذا لم تساعد التدابير المذكورة أعلاه على تحقيق الأهداف

الأساس المنطقي

سيكون لتقليص النقد المتداول تأثيرات متعددة على الاقتصاد، بما فيها:

- تخفيض تكلفة النقد في الاقتصاد
- ضمان المزيد من الشفافية للحكومات لرصد التدفقات النقدية لأغراض الضرائب
- إتاحة معلومات أفضل لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتبع الأداء بشكل أسهل

الأثر المتوقع

- سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على الاقتصاد:
 - زيادة حصة المعاملات غير النقدية (كنسبة مئوية من إجمالي المعاملات) - 28% في العام 2020م

المبادرة المحورية الرابعة: تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية على فرض التأمين الإلزامي على جميع المركبات، وفرض التأمين الصحي الإلزامي وإلغاء وثائق التأمين الاحتياطية. ولضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة، لا بد من إشراف أكثر صرامة والتنسيق مع وزارة الداخلية، ووزارة الصحة، وإعادة صياغة نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

الأساس المنطقي

- سيكون لفرض التأمين الإلزامي منافع متعددة للقطاع الخاص، بما فيها:
- تعزيز قطاع التأمين الخاص من خلال زيادة الأقساط المكتتبة
- حماية المجتمع من المنتفعين مجاناً
- حماية ثروة الأفراد
- زيادة حجم شركات التأمين وتحسين نسبة التكلفة إلى الدخل
- تخفيض تكاليف التأمين من خلال زيادة حجم شركات التأمين

الأثر المتوقع

استناداً على المبادرات الأخرى المنفذة وممارسات الدول المقارنة الأخرى، سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على قطاع التأمين:

- زيادة عمق سوق التأمين (إجمالي الأقساط المكتتبة/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي):
- 3.2% في العام 2020م

- نسبة تغطية أنواع التأمين الإلزامية
- التأمين على المركبات
75% في العام 2020م

- التأمين الصحي
45% في العام 2020م

الركيزة: تطوير سوق مالية متقدمة

المبادرة المحورية الخامسة: خصخصة الأصول المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية، المملوكة من وزارة المالية عبر لجنة الإشراف على الخصخصة، على تخصيص جهات مملوكة للدولة بشكل أساسي، من خلال نموذج الاكتتابات العامة الأولية بهدف زيادة عمق واتساع السوق المالية.

تقوم المبادرة الفاعلة على:

- العمل مع صندوق الاستثمارات العامة والمركز الوطني للتخصيص ولجنة الإشراف على الخصخصة لاختيار وتحديد محفظة من الجهات المملوكة للدولة لإدراجها بشكل رئيس في «تداول» بهدف زيادة رسملة السوق المالية
- العمل مع صندوق الاستثمارات العامة، والمركز الوطني للتخصيص، ولجنة الإشراف على الخصخصة لتطوير جدول زمني وخارطة طريق للخصخصة
- العمل مع صندوق الاستثمارات العامة، والمركز الوطني للتخصيص، ولجنة الإشراف على الخصخصة، لتحديد التغييرات التنظيمية الأساسية اللازمة لإدراج الجهات
- العمل مع صندوق الاستثمارات العامة، والمركز الوطني للتخصيص، ولجنة الإشراف على الخصخصة، لتطوير نموذج خصخصة ملائم، مع الأخذ بعين الاعتبار المستثمرين الأفراد للحصول على دعم العموم على أجندة الإصلاحات

الأساس المنطقي

- خصخصة جهات مملوكة من الدولة من خلال الاكتتابات العامة الأولية ستولد منافع متعددة للسوق المالية السعودية، من بينها:
- فرصة فريدة لزيادة عمق وسعة السوق المالية
 - جذب للمستثمرين الأجانب والاستثمارات المؤسسية مع فرص تخارج
 - تحسين الحوكمة والأداء والكفاءة للجهات المخصصة

الأثر المتوقع

سيعمل البرنامج بشكل وثيق مع برنامج الخصخصة، والجهات ذات الصلة، لإضافة قيمة للاقتصاد الكلي.

المبادرة المحورية السادسة: تعميق سوق أدوات الدين

الوصف

- تركز هذه المبادرة الفاعلة المملوكة من قبل هيئة السوق المالية على زيادة عمق السوق المالية لأدوات الدين في المملكة.
- تقوم المبادرة الفاعلة على:
- تحسين قواعد الطرح
 - إصدار القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

- معالجة المعاملة الزكوية وطريقة الاحتساب وكذلك ضريبة الاستقطاع
- تخفيض نسبة الحد الأعلى المقترض واحد من قاعدة رأس المال المؤهلة للبنك
- تقصي تحسينات محتملة على نموذج الطرح الخاص الحالي على سبيل المثال، التسجيل لدى (تداول) بأقل رسوم، ومتطلبات رأس مال مرنة للمستثمر المؤسسي

الأساس المنطقي

- زيادة عمق سوق أدوات الدين ستولد منافع متعددة للسوق المالية السعودية، بما فيها:
- تنويع خيارات التمويل لكل من القطاعين الخاص والعام
- إنشاء فئة أصول جديدة للمستثمرين
- تنويع الإقراض وتحسين الاستقرار المالي من خلال تخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد
- توفير مصدر تمويل يعتمد عليه مع شروط إفصاح محدودة للمجموعات العائلية

الأثر المتوقع

- انطلاقاً من الخطط الأولية، سيكون لهذه المبادرة الفاعلة الأثر التالي على السوق المالية لأدوات الدين في السعودية:
- زيادة حجم سوق أدوات الدين الحالية (إجمالي السندات والصكوك القائمة) من 9% من الناتج المحلي الإجمالي (213 مليار ريال) في العام 2016م إلى:
- أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 475 مليار ريال) في العام 2020م

الركيزة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)

المبادرة المحورية السابعة: إنشاء كيان وطني للادخار (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)

الوصف

تركّز هذه المبادرة المحورية، المملوكة بشكل رئيس من وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط كمالك ثانوي، على إنشاء كيان وطني للادخار يضطلع بدور مستقل في تقديم خطط ادخار للأفراد مدعومة من الحكومة بهدف التشجيع على الادخار الخاص في المملكة.

ستتألف هذه المبادرة المحورية من:

- تصميم وإعداد محفظة من خطط ادخار للأفراد مخصصة (مثلاً، صكوك خاصة بادخار الأفراد)، يتم توزيعها عبر قنوات مباشرة (مثلاً عبر الإنترنت، الهاتف) وأيضاً عبر البنوك
- تكون خطط الادخار التي تقدمها وزارة المالية أو توافق عليها مدعومة بالكامل بضمانات تقدمها وزارة المالية
- تمكين العملاء الأفراد من الادخار في منتجات مضمونة من الحكومة (مثلاً صكوك خاصة بادخار الأفراد)

الأساس المنطقي

- إنشاء الكيان الوطني للادخار سيعود بفوائد عدة على التخطيط المالي في السعودية:
- إعداد نموذج ناجح لتحفيز العرض واستحداث الطلب
- توليد تمويل لقطاع الخدمات المالية
- مشاركة البنوك في مسؤولية تقديم منتجات ادخارية

- توزيع منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة إلى الأفراد عبر البنوك وعبر قنوات مباشرة

الأثر المتوقع

- من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على ادخار الأفراد في السعودية:
- زيادة إجمالي المدخرات المحتفظ بها في منتجات الكيان الوطني للادخار:
- 6 مليارات ريال سعودي في العام 2020م
- تنويع منتجات الادخار المتوافرة في السوق
- 9 خطط مختلفة للادخار في العام 2020م

المبادرة المحورية الثامنة: إنشاء كيان تثقيف مالي متخصص

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية على إنشاء كيان تثقيف مالي، كجهة حكومية مستقلة، بهدف تحسين الثقافة المالية، وتعزيز الوعي بشأن فوائد التخطيط المالي في مختلف أنحاء المملكة.

ستتألف هذه المبادرة المحورية من:

- تنسيق جهود التثقيف المالي وتوجيهه في مختلف أنحاء المملكة، وضمن كافة الجهات المعنية بالتثقيف المالي
- تطوير محتوى التثقيف المالي
- تمويل الكيان التثقيفي بمساهمة ومشاركة من القطاع المالي

الأساس المنطقي

- إنشاء كيان تثقيف مالي سيعود بفوائد عدة على التخطيط المالي في المملكة:
- الحدّ من التداخلات القائمة في مبادرات التثقيف المالي التي تقودها عدة جهات معنية بالتثقيف المالي
- ضمان تناسق الرسائل الموجهة إلى الجمهور وجودتها وإيصالها
- تعظيم الأثر من خلال حملات واسعة النطاق ومنسقة

الأثر المتوقع

- من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على التثقيف المالي في المملكة:
- زيادة المستوى الإجمالي لثقافة البالغين في المجال المالي بالمملكة:
- بلوغ نسبة البالغين المثقفين مالياً 34% في العام 2020م
- زيادة نسبة مدخرات الأسر على أساس منتظم:
- 29% من مدخرات الأسر على أساس منتظم في العام 2020م



الفصل السادس

الممكنات

(أ) الحوكمة والتشغيل

(ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

أ) الحوكمة والتشغيل

نموذج إدارة التنفيذ المقترح لبرنامج تطوير القطاع المالي سيتضمن العناصر التالية:

- لجنة البرنامج الحالية، وتضم الجهات التالية:
 - وزارة المالية (الرئيس)
 - صندوق الاستثمارات العامة
 - مؤسسة النقد العربي السعودي
 - مؤسسة النقد العربي السعودي (قطاع التأمين)
 - هيئة السوق المالية
 - وزارة التجارة والاستثمار
 - وزارة الاقتصاد والتخطيط
- اللجنة الفرعية للاتصالات:
 - ممثل عن وزارة المالية
 - ممثل عن مؤسسة النقد العربي السعودي
 - ممثل عن هيئة السوق المالية
 - ممثل عن لجنة الادخار الوطنية
 - ممثل عن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

مسؤوليات الأدوار الرئيسية		الحوكمة المقترحة للتنفيذ		
عقد الاجتماعات على أساس ربع سنوي. مراقبة تنفيذ مبادرات البرنامج وإعداد التقارير بشأن ذلك. مراقبة مؤشرات البرنامج وإعداد التقارير بشأن ذلك. حل المشاكل التي تتعلق بالتنفيذ. مستوى التصعيد الأخير. المتابعة اليومية. الاتصال بشكل مستمر مع الأطراف المعنية. تتبع حالة تنفيذ مبادرات البرنامج بفاعلية وإعداد التقارير بشأنها. تتبع مؤشرات البرنامج بفاعلية وإعداد التقارير بشأنها. حل المشاكل التي تتعلق بالتنفيذ بشرط الحصول على موافقة الهيئة. دعم عاجل إن اقتضى الأمر. التصعيد عند الضرورة. جمع المدخلات التي تتعلق بحالة التنفيذ من مكتب إدارة المشاريع. تحويل المدخلات إلى رسائل في مجال الاتصالات/الإعلام. قيادة وتنفيذ المبادرات الفردية. مراجعة التقدم المحرز. الإدارة اليومية لتنفيذ فرق العمل. إبلاغ مكتب إدارة المشاريع بالتقدم المحرز في التنفيذ. تمييز/طلب حل المشاكل إن اقتضت الحاجة.	لجنة برنامج تطوير القطاع المالي	لجنة الادخار الوطنية تشرف على الركيزة الثالثة	المعنية المدعوة • المؤسسة العامة للتقاعد • المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية • وزارة الإسكان • وزارة الطاقة • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • وزارة التعليم • بنك التنمية الاجتماعية • جهات أخرى حسب الحاجة	لجنة برنامج تطوير القطاع المالي • وزارة المالية (الرئيس) • مؤسسة النقد العربي السعودي • وزارة الاقتصاد والتخطيط • هيئة السوق المالية • صندوق الاستثمارات العامة • وزارة التجارة والاستثمار
	مكتب إدارة البرامج		اللجان الفرعية حول الإعلام والتواصل • ممثل من وزارة المالية • ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي • ممثل من هيئة السوق المالية • ممثل من لجنة الادخار الوطنية • ممثل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية	مكتب إدارة البرامج الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة الجهة المسؤولة عن المبادرة
	اللجنة الفرعية للإعلام والاتصال			
	الجهات المسؤولة عن المبادرة			

- مكتب إدارة البرامج ويضم:
 - مدير البرنامج
 - ممثلين عن مكتب إدارة البرنامج
 - مالكو مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي

كما ستتم دعوة أصحاب المصلحة الآخرين كل بحسب ارتباطه بقضايا المناقشة، ويشمل ذلك ممثلين عن القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل لجنة الادخار الوطنية العمل جنباً إلى جنب مع لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، والإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ ومتابعته.

الأدوار والمسؤوليات المقترحة

ستشمل الأدوار والمسؤوليات المقترحة لمكونات نموذج الإدارة المبين أعلاه ما يلي:

- لجنة برنامج تطوير القطاع المالي:
 - الاجتماع بشكل ربع سنوي على الأقل
 - مراقبة تنفيذ مبادرات البرنامج والرفع بتقارير عنه
 - مراقبة مؤشرات البرنامج والرفع بتقارير عنها
 - حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية
 - مستوى التصعيد الأخير
- مكتب إدارة البرامج:
 - المتابعة اليومية
 - التواصل المستمر مع الجهات ذات العلاقة
 - متابعة حالة تنفيذ مبادرات البرنامج ورفع تقارير عنها
 - متابعة مؤشرات البرنامج ورفع تقارير عنها
 - حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية
 - الدعم المتخصص إذا لزم الأمر
 - التصعيد إذا لزم الأمر
- لجنة الاتصالات الفرعية:
 - جمع المدخلات من مكتب إدارة البرنامج حول حالة التنفيذ
 - إنشاء رسائل للجمهور الخارجي وخطط تواصل
- الجهات المالكة للمبادرات:
 - قيادة وتنفيذ المبادرات الفردية
 - استعراض التقدم المحرز
 - الإدارة اليومية لفرق التنفيذ
 - الرفع بتقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ إلى مكتب إدارة البرنامج
 - وضع إشارة تنبيه على مشكلة/طلب حل مشكلة إذا لزم الأمر

ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

قد يتأثر تنفيذ «برنامج تحقيق الرؤية» الحالي بسبب عدة مخاطر داخلية وخارجية يمكن أن تعيق تطبيق هذا البرنامج وتطويره. وفيما يلي قائمة مفصلة بأبرز المخاطر وخطط تخفيفها من أجل ضمان تطبيق البرنامج دون مصاعب وفي الوقت المناسب.

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير	الإطار الزمني لتطبيق هذه التدابير
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	محدودية التمويل عن طريق حقوق الملكية/تمويل البذرة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية.	خاص بالبرنامج	تطوير صناديق/ خطط مسرّعة/حاضنات مركّزة على التقنية المالية من أجل تعزيز تمويل شركات التقنية المالية.	صندوق الصناديق	عند الموافقة على المبادرة المحورية: "فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة".
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	الافتقار إلى المختصين المؤهلين في منظومة التقنية المالية.	خاص بالبرنامج	إنشاء أكاديمية القطاع المالي من أجل تطوير برامج تدريبية تنموية/ تعليمية مكرّسة لشركات التقنية المالية.	أكاديمية القطاع المالي	عند الموافقة على مبادرة "إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تتناول جميع القطاعات الفرعية".
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	مخاطر حماية العملاء.	خاص بالبرنامج	تطوير إطار عمل لحماية العملاء كجزء من التنظيمات الجديدة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	عند الموافقة على المبادرة المحورية: «فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة».
تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	انخفاض الطلب على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	على الصعيد العام	تخصيص الحكومة المزيد من العقود مباشرة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبادرات أوسع.	وزارة المالية	يمكن البدء بالتدبير التخفيفي في أقرب وقت ممكن.

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير	الإطار الزمني لتطبيق هذه التدابير
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	التأخر في تحسين الشمول المالي قد يؤدي إلى تأخير بلوغ مستهدفات المجتمع غير النقدي.	خاص بالبرنامج	تقديم مبادرات إضافية على مراحل، بعد بلوغ مؤشر الشمول المالي قيمة معينة (مثلاً: 85%).	مؤسسة النقد العربي السعودي	عند الموافقة على مبادرة: "تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة".
فرض التأمين الإلزامي	التأخر في فرض الإجراءات الجديدة، قد يعيق نمو قطاع ويشكل خطراً على المواطنين المتقيدين بالأنظمة.	خاص بالبرنامج	ضمان التنسيق والالتزام في الجهات المعنية (مثلاً: وزارة الداخلية).	مؤسسة النقد العربي السعودي	عند الموافقة على مبادرة: «تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة».
تعزيز سوق أدوات الدين	انخفاض إقبال المستثمرين على شراء إصدارات أدوات الدين.	على الصعيد العام	تطبيق مبادرات متعلقة بزيادة المدخرات الخاصة (مثلاً، صكوك الادخار، الكيان الوطني للادخار) وجذب المستثمرين.	الكيان الوطني للادخار / مكتب إدارة الدين العام / هيئة السوق المالية	عند إطلاق هيئة المدخرات الوطنية / صكوك مدخرات التجزئة.
تعزيز سوق أدوات الدين	انخفاض رغبة القطاع الخاص في التمويل من خلال سوق أدوات الدين.	على الصعيد العام	نموذج الطرح الخاص لدين الشركات من أجل تحفيز الشركات الخاصة على استخدام سوق أدوات الدين وتخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد من أجل تنويع الإقراض.	هيئة السوق المالية / مؤسسة النقد العربي السعودي	عند الموافقة على "تعزيز سوق أدوات الدين".
إنشاء الكيان الوطني للادخار	صعوبة الحصول على الترخيص المطلوب للعمل.	خاص بالبرنامج	ضمان موافقة / الجهات ذات العلاقة من خلال التواصل المكثف والمركز.	وزارة المالية / وزارة الاقتصاد والتخطيط	عند الموافقة على المبادرة المحورية: «إنشاء الكيان الوطني للادخار».
إنشاء الكيان الوطني للادخار	إقبال محدود من المستهلكين على المنتجات المقدمة.	على الصعيد العام	إطلاق حملات تسويق واسعة النطاق وتعديل هيكل المنتجات.	الكيان الوطني للادخار - بمجرد إنشائه	عند إنشاء الكيان الوطني للادخار.
إنشاء كيان التثقيف المالي	مواءمة / تنسيق محدود في أوساط الجهات ذات العلاقة	خاص بالبرنامج	تصميم هيكل ونموذج حوكمة لضمان التزام الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص	مؤسسة النقد العربي السعودي	عند الموافقة على المبادرة المحورية: "إنشاء كيان التثقيف المالي".

المراجع

1. بيانات البنك الدولي (2014)
2. مؤسسة النقد العربي السعودي
3. بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
4. بيانات يورو مونيتر (2016)
5. هيئة السوق المالية
6. بيانات شركة كابيتال آي كيو
7. بيانات ثومسن رويترز العالمية
8. وزارة المالية
9. رؤية المملكة العربية السعودية 2030
10. تحليل فريق عمل برنامج تطوير القطاع المالي

